مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط اعلان برشلونه أنموذجا
اسم الكاتب: د. انور محمد فرج
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6893
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 21:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط
اعلان برشلونة انموذجاً

الدكتور
انور محمد فرج[*]

مقدمة

يشير أحد الباحثين إلى أن العالم قد شهد في السنوات الأخيرة للقرن العشرين تبدلاً في التحالفات، من التحالفات السياسية إلى التحالفات الاقتصادية، حيث انكبّ الدبلوماسيون وصناع القرار السياسي على تكوين التكتلات الاقتصادية والتجارية، بينما احتل تكوين التكتلات السياسية والعسكرية مرتبة متأخرة من اهتمامات هؤلاء الساسة. فالإتحاد الأوروبي(*European Union*)، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (*NAFTA*)، والاتحاد الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (*APEC*)، ماهي إلاّ أمثلة لتلك التحالفات الاقتصادية الجديدة.[١]

من بين تلك المنظمات الإقليمية يمتاز الإتحاد الأوروبي ببنية مؤسسية قوية وتوزيع للمهام والسياسات، مما ساعده على البروز كقوة عالمية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، وبشكل خاص في علاقاته مع الوحدات الدولية الأخرى، ويقوم الإتحاد الأوروبي بتأسيس علاقات شراكة مع الدول والمنظمات الأخرى، ومن بين تلك العلاقات المتميزة تأتي الشراكة الأورومتوسطية المعروفة بـ"إعلان برشلونة"، والتي أعلن عنها وتم تدشينها في (١٩٩٥) وتحتل مكانة بارزة في رسم علاقات الإتحاد الأوروبي مع جيرانه الجنوبيين القاطنين في السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

تدور مشكلة هذا البحث حول مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن تلخيصها في الأتي:

١. مالأساس النظري الذي بني عليه الإتحاد الأوروبي؟ ومالفوارق والاختلافات التي تميزه عن غيره من المنظمات والهيئات الإقليمية الأخرى؟
٢. متى بدأت تجربة الوحدة الأوروبية؟ وما أهم المراحل والأحداث التي مرت بها هذه التجربة حتى وصلت إلى الإتحاد الذي يضم (٢٧) دولة ذات سيادة ومنظوين تحت هذه المنظمة فوق القومية؟
٣. ما أهم المؤسسات الفاعلة والأساسية التي تشكل الإتحاد الأوروبي؟ وما دور كل واحدة منها في رسم سياسات وصياغة قرارات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول الأعضاء والعالم الخارجي؟
٤. ماذا نعني بالسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي؟ كيف بدأت وتطورت؟ ما أهدافها ووسائلها وقنوات تنفيذها؟ وما أهم قضاياها على الصعيد العالمي والإقليمي؟
٥. مالمقصود بالشراكة الأورومتوسطية؟ ما أهم المحاور التي بنيت عليها؟
٦. ماذا قدمت هذه الشراكة للدول المشاركة فيها؟ ما أهم نجاحاتها؟ ومالانتقادات التي وجهت إليها؟

[*] مدرس العلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية-كلية القانون والسياسة - جامعة السليمانية

[١] د. علي الحاج: سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠٠٥)، ص ٢٧٠-٢٧١.

تركز أهداف هذا البحث على الأجابة عن الأسئلة المطروحة في مشكلة البحث، وبشكل خاص ما يتعلق:

١. التعريف بالبنيان المؤسسي للإتحاد الأوروبي والأساس النظري الذي بني عليه.
٢. الوقوف على أهم المراحل التاريخية لتجربة الوحدة الأوروبية، ورصد الأحداث والمنجزات المتحققة.
٣. التعريف بالسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة جنوب وشرق البحر المتوسط، والتركيز بشكل خاص على مشروع شراكة برشلونة التي بدأت قبل أكثر من عقد من الزمن.

الفصل الأول: الإتحاد الأوروبي كقوة عالمية

يرتكز التنظيم الدولي الإقليمي، كفكرة، على المنطق الذي يقول أن الحل الفعال للمشكلات ذات الطبيعة الإقليمية الخاصة، لا يوفره ولا يضمنه إلاّ دخول الدول التي تعنيها هذه المشاكل في ترتيبات إقليمية محددة، وبشرط أن يتوافر لها القدر الملائم من إمكانات العمل الدولي المشترك.[٢]

لكن ومن ناحية أخرى لايمكن تصور قيام وحدة أو محاولات الإندماج بين دول تختلف مع بعضها في مجالات كثيرة وفي مقدمتها الأنظمة السياسية التي تحكم هذه الدول، بدون ظهور العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض هذا الطريق ويلبسه اليأس والشلل في مراحل معينة خلال التوجه نحو الإكتمال. ويمكن أن تكون هذه الصعوبات أو المعوقات خارجية أي تأتي من دول أخرى غير الموجودة في المسيرة، أو تكون صعوبات ومشاكل داخلية بين الدول نفسها.[٣]

اما تجربة الوحدة الأوروبية المستندة الى فكرة التنظيم الإقليمي فقد واجهت مشاكلاً ومعوقات عدة، ولكن تمكن الإتحاد الأوروبي من إنجاز كل ما تحقق حتى الآن بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاماً سياسياً وقانونياً له طابع خاص جداً. فالإتحاد الأوروبي هو فاعل دولي له سمات فريدة ويشكل، من ثم، نظاماً سياسياً وقانونياً يختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين.

فالإتحاد الأوروبي ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلاّ في الدول الفدرالية والكونفدرالية، ولا هو بمنظمة دولية حكومية، عامة أو متخصصة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلاّ في المنظمات الدولية الحكومية، ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات.[٤]

الأمر المثير للإنتباه أكثر من غيره، هو أن خارطة أوروبا أعيد رسمها للمرة الأولى، ليس بناء على أمزجة الدبلوماسيين أو بواسطة أسلحة القوات المحتلة، وإنما من خلال عملية ديمقراطية تحتاج إلى موافقة الشعوب في كل الدول والمراحل.[٥]

فهناك تمييز واضح لدى دول الإتحاد الأوروبي بين مستويات عدة للعلاقة مع الإتحاد، هذه المستويات هي[٦]:

---

[٢] د. إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٥٦.

[٣] إلياس طاهر محمد أمين: مستقبل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية-الأوروبية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

[٤] د.حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤)، ص ٣٦.

[٥] تك بتلر: الإتحاد الأكمل في المستقبل، مجلة "السياسة الخارجية Foreign Policy" النسخة العربية، تصدر عن دار الوطن في الكويت، ع/ يناير/فبراير ٢٠٠٣، ص٧٣.

١. مستوى الدول الأوروبية المؤسسة والتي أنشأت الجماعة الأوروبية من منطلق الإيمان بمبادئ الديمقراطية الليبرالية والإنتماء للفكر الغربي بصفة عامة. والتي تسعى إلى تحقيق وحدة ذات أبعاد اقتصادية فيما بينها، وفقاً لما نصت عليه ديباجة اتفاقية روما لعام (١٩٥٧).
٢. مستوى الدول الأوروبية التي انطبقت عليها الشروط العضوية الكاملة، واكتسبت العضوية في الاتحاد بمرور الزمن.
٣. مستوى الدول الأوروبية بالمعنى الجغرافي والحضاري العام، وإن كان لايحق لها الانضمام للجماعة بسبب افتقادها أو افتقارها لبعض شروط العضوية.
٤. مستوى الدول غير الأوروبية التي يتم التعامل معها من خلال مواد الانتساب بهدف تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، كدول العالم الثالث بصفة عامة.
٥. مستوى الدول غير الأوروبية والتي يمكن إقامة علاقات معها قد تتسع أو تتعمق لما هو أبعد من مجرد الانتساب، بما يمكن أن يترتب على هذه العلاقات من حقوق والتزامات متبادلة.

لم يضع الإتحاد الأوروبي بادىء الأمر اي شروط إضافية لإنضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الإتفاقيات المؤسسة للإتحاد. لكن الفرق الشاسع في المستوى الإقتصادي و السياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الإتحاد دفع مجلس الإتحاد الأوروبي في (١٩٩٣) ليضع ما يعرف شروط (كوبنهاغن):

١. شروط سياسية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية و على دولة القانون أن تحترم حقوق الإنسان و حقوق الاقليات.
٢. شروط إقتصادية: وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق و قادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد.
٣. شروط تشريعية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها و قوانينها بما يتناسب مع التشريعات و القوانين الأوروبية التي تم وضعها و تبنيها منذ تأسيس الإتحاد.[٧]

انطلاقا من كل ذلك فإن الاتحاد الأوروبي هو نتيجة لعملية تعاون واندماج بدأت عام (١٩٥١) ما بين ست دول. وبعد حوالي خمسين عاماً وست موجات من الإضافات هناك الآن (٢٧) دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي. ولكن كمصطلح بدأ استخدام "الاتحاد الأوروبي" حين اجتمعت الدول الاثنتى عشرة الأعضاء، في مدينة ماستريخت الهولندية في (١٩٩٢/٢/٧)، ووقعت على ما سُميّ: (اتفاقية ماستريخت Maastricht Treaty) للوحدة الأوروبية ، بجوانبها النقدية والاقتصادية والسياسية، والتي دخلت حيز التنفيذ في (١٩٩٣).

وفي سبيل تكوين لاعب اقليمي ودولي فعال وضعت اتفاقية ماستريخت الأسس لثلاث مهام أساسية للمجتمع الأوروبي، وتتمثل فيما يأتي:[٨]

١. استمرار التطور الداخلي، من السوق الموحدة إلى التوحيد الاقتصادي والنقدي، وكذلك التوحيد السياسي. وفي النهاية خلق الوحدة الأوروبية، التي أشارت إليها نصوص الاتفاقية.

---

[٦] د. صلاح سالم زرنوفة: توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي: الواقع والتحديات، مجلة "السياسة الدولية"، القاهرة، مركز الأهرام ، ع/ ١٤٢، السنة/ ٣٦، أكتوبر/ ٢٠٠٠، ص ٨٤.

[٧] الإتحاد الأوروبي، مأخوذة من موقع "ويكبيديا الموسوعة الحرة" http://ar.wikipedia.org/wiki

[٨] بحث بعنوان (الاتحاد الاوروبي) على موقع موسوعة المقاتل على شبكة الانترنت http://www.moqatel.com - /mokatel/data/behoth/ektesad8/etehaderope/

٢. وضع إستراتيجية للتوسع المستقبلي، الذي سوف يحدث خلال التسعينيات. فقد اتفق زعماء المجموعة الأوروبية في ماستريخت، على التفاوض مع الشركاء الآخرين، لدراسة دخولهم كأعضاء في الوحدة.
٣. توسيع نطاق المسؤوليات الخارجية للجماعة، وذلك عن طريق تشجيع الجيران ـ دول أوروبا الشرقية ـ بالإسراع في إجراء الإصلاحات الديموقراطية والدخول في اقتصاديات السوق الحر.

يذكر "بول كيندي" في كتابه المهم "التحضير للقرن الحادي والعشرين" إن أوروبا إن توحدت ستكون أحد مراكز التجارة والصناعة والتكنولوجيا الكبرى في القرن الحادي والعشرين وأنها إن توحدت سوف تجمع كل محاسن الولايات المتحدة واليابان وروسيا من استثمار واستهلاك وقوة عسكرية دون مبالغة في استثمارات الجيش كما هو الحال في أمريكا، أو مبالغة في تقليل الاستهلاك كما هو الحال في اليابان، أو مبالغة في قلة رأس المال كما هو الحال في روسيا، وفوق كل ذلك فهي تملك ثقافة يمكن أن تكون ثقافة عالمية، كما هو الحال في الثقافة الأمريكية المهيمنة حالياً، ويتوقع "بول كيندي" أن تتجاوز أوروبا خلافاتها لتحقق الوحدة السياسية والاقتصادية الكاملة.[٩]

وقد وضعت الحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عددا من الأعراف طوال السنين ليتمكن من أداء مهامه. وتعمل هذه الحكومات، من خلال المؤتمرات ما بينها، على وضع وتعديل الاتفاقيات التي يستند اليها الاتحاد الأوروبي. وهذه الاتفاقيات بدورها غيرت من سلطات ومسؤوليات الأعراف تجاوبا مع التحديات الجديدة.[١٠]

ولكن أوروبا ستكون في مفترق طرق في المستقبل المنظور من خلال ظهور أوروبيتين: الأولى سياسية، والثانية أوروبا السوق الاقتصادي التي ستضم دول أوروبا الشرقية وبريطانيا وبعض الدول الأخرى المرشح انضمامها للإتحاد الأوروبي كالبوسنة وألبانيا وتركيا.[١١]

المبحث الأول: المسيرة التاريخية للإتحاد الأوروبي

تعود حركة الوحدة الأوروبية في إرهاصاتها الأولى إلى قرون عدة سابقة وتدخل في هذا الإطار المحاولات السلمية أو العسكرية لتوحيد أوروبا، والتي ازدادت كثافة بعد التجربة المريرة التي خاضتها أوروبا في الحرب العالمية الأولى. فالوحدة الأوروبية هي أولاً وقبل كل شئ، مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة ورجال قانون ومصلحين اجتماعيين، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية.[١٢]

تاريخياً تكررت المحاولات التي تسعى لتحقيق هذا الحلم أو هذا المشروع الفكري من خلال استخدام القوة العسكرية وذلك قبل ظهور الدولة القومية الحديثة في تاريخ القارة الأوروبية منذ إنهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تسيطر على مساحات واسعة حول المتوسط. فإمبراطورية "شارلمان" والإمبراطورية الرومانية وحدتا مساحات شاسعة تحت إدارة فضفاضة

---

[٩] د. محمد سعد أبو عامود: البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي، مجلة "السياسة الدولية"، القاهرة، مركز الأهرام ، ع/ ١٤٢، السنة/ ٣٦، أكتوبر/ ٢٠٠٠، ص ٨٠-٨١.

[١٠] مأخوذ من "موقع وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية"
http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/

[١١] د. عمرو الشوبكي: الإتحاد الأوروبي بين استراتيجية الدمج وبناء الوحدة من أسفل، مجلة "السياسة الدولية" ، يوليو/ ٢٠٠٤
http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2004/7/1/TOCC0.htm#Fil

[١٢] د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص ١٩.

لمئات السنين. ولاحقا فرضت وحدة شكلية تحت حكم "نابليون" في القرن التاسع عشر، وفي اربعينيات القرن العشرين وحدت دول تحت سيطرة ألمانيا لم تدم إلا لمدة قصيرة. إشتملت هذه المحاولات على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة، مما أدى إلى غياب الإستقرار والفشل في النهاية.[١٣]

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى برزت محاولات دبلوماسية لتحقيق الوحدة الأوروبية يمكن تلخيصها في الآتي:

أ. دعوة الكونت النمساوي "كودينهوف كاليرجي" عام (١٩٢٣) إلى إنشاء ولايات متحدة أوروبية على غرار الأنموذج الأمريكي. وكذلك دعوة وزير خارجية فرنسا "بريان" في خطابه أمام عصبة الأمم في (١٩٢٩/١٢/٢٩) إلى قيام إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم من أجل تشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها.[١٤]

ب. مشروع مارشال الأمريكي الذي قدمه الجنرال "جورج مارشال *George Marshall*" ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، في (١٩٤٧) في جامعة هارفارد والذي اشترط على دول أوروبا أن تتفق على حجم المساعدة المطلوبة، وأن تنسق عملية إنعاشها الاقتصادي، وأن تقلص الحواجز التجارية فيما بينها. وبناء على هذه الدعوة، انعقد مؤتمر الدول الأوروبية بـ"باريس" في يوليو (١٩٤٧). وفيه وضع تقرير عن التعاون الاقتصادي في أوروبا الغربية، وصدر بموجبه قانون العون الأمريكي لأوروبا، المعروف باسم "مشروع مارشال *Marshall Plan*" وقد تقرر تنفيذه على مدى أربع سنوات، من (١٩٤٨ إلى ١٩٥١).[١٥]

ج. اقترح "روبير شومان *Robert Schuman*" وزير خارجية فرنسا عام (١٩٥٠)، خطة لتحقيق السلام في أوروبا، وتفادى تكرار تجربة الحرب من خلال التعاون والتكامل لربط المصالح بين الدول الأوروبية بصفة عامة، وبين فرنسا وألمانيا بصفة خاصة، وتحقيقا لخطته تم اختيار مجالي الفحم والصلب، وبالفعل تم تكوين "المجموعة الاوروبية للفحم والصلب" في (أبريل/١٩٥١).[١٦] ويمكن عدها الخطوة الحقيقية لأنشاء الاتحاد الأوروبي.

من جانب آخر وعلى صعيد السياسة الدولية أسفرت الحرب العالمية الثانية عن نظام دولي جديد تراجع فيه دور أوروبا ككل وانقسم إلى معسكرين، ونتيجة لذلك تعين على أوروبا الغربية أن تصبح جزءاً من أحدهما بعد أن كانت هي قلب النظام العالمي كله لقرون طويلة. وبدأت دول أوروبا الغربية تستشعر خطر الإتحاد السوفيتي، وتقتنع بأن مواجهة هذا التهديد يفرض عليها تحالفاً مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد بدأت بدورها تعد نفسها لقيادة المعسكر الغربي، أي أن أوروبا الغربية وجدت نفسها تواجه، ربما لأول مرة في تاريخها، خطراً خارجياً مشتركاً يهددها ولا تستطيع مواجهته إلاّ بالإعتماد على حليف من خارجها أيضاً.[١٧]

هكذا أظهر نظام الثنائية القطبية نهاية أوروبا كمحور اقتصادي وسياسي وثقافي عالمي. وكان الاهتمام واسع النطاق بالأمن العسكري والبنى التحتية الاقتصادية والمالية المدمرة، وعد

---

[١٣] **الإتحاد الأوروبي، مأخوذ من موقع "ويكبيديا الموسوعة الحرة"، مرجع سابق.**

[١٤] **إلياس طاهر محمد أمين: مستقبل العلاقة الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية، مرجع سابق ، ص ص ٥٦-٥٧.**

[١٥] **بحث بعنوان (الاتحاد الاوروبي) على موقع موسوعة المقاتل على شبكة الانترنت، مرجع سابق.**

[١٦] **هشام عفيفي: الإتحاد الأوروبي، (القاهرة: منشورات الغالي، ١٩٩٥)، ص ص ٥-٦.**

[١٧] **د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق، ص ٢١.**

الاستقرار السياسي عبر أوروبا عوامل رئيسة في تسهيل المزيد من تحقيق الطابع الاقليمي وبرامج التكامل التي ترعاها الدولة في أوروبا الغربية مابعد (١٩٤٥).[١٨]

أي لم يعد أمام أوروبا خيار حقيقي آخر، وراحت قضية الوحدة الأوروبية تطرح نفسها بشدة في ظل عملية دولية كبرى لإعادة ترتيب أوراق عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبدأ يظهر تباعاً إطار مؤسسي لنظام إقليمي أوروبي جديد مثلت تجربة التكامل محل الدراسة أحد روافده قبل أن تشق طريقها وتتحول تدريجياً لتصبح هي قلب هذا النظام الإقليمي.[١٩] ويمكن تلخيص مسيرة الإتحاد الأوروبي في الجدول (١-١).[٢٠]

التاريخ	الحـدث
١٩٥١	* معاهدة باريس: تكوين (الجماعة الاوروبية للفحم والصلب)، من قبل (أوروبا ٦) وهي: (المانيا + فرنسا + إيطاليا + بلجيكا + هولندا + لوكسمبورغ).
١٩٥٧	* معاهدة روما: إنشاء (الجماعة الاقتصادية الأوروبية)+(الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) من قبل (أوروبا ٦).
١٩٦٧	* دمج الجماعات الثلاث في (الجماعة الأوروبية) (European Community).
١٩٦٨	* دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ، وتم إلغاء الجمارك المتبقية على التجارة البينية لدول الجماعة، وإحلال التعريفة الخارجية الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية.
١٩٧٣	* إنضمام (بريطانيا+آيرلندا+دانمارك) إلى (الجماعة الأوروبية) وتأسيس (أوروبا ٩).
١٩٧٩	* تم تأسيس النظام النقدي الأوروبي (EMS) بناء على مبادرة ألمانية فرنسية. * إجراء أول إنتخابات لأعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر.
١٩٨١	* إنضمام (اليونان) إلى (الجماعة الأوروبية) وتأسيس (أوروبا ١٠).
١٩٨٥	* وقعت كل من ألمانيا وفرنسا ودول البنيلوكس على اتفاقية شنجن لإلغاء التفتيشات الحدودية.
١٩٨٦	* إنضمام (إسبانيا+البرتغال) إلى (الجماعة الأوروبية) وتأسيس (أوروبا ١٢).
١٩٩٠	* بداية المرحلة الأولى للاتحاد الاقتصادي والنقدي WWU (تحرير حركة رؤوس الأموال، المزيد من التقارب بين السياسات الاقتصادية وسياسات العملة في الدول الأعضاء).
١٩٩٣	* دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي (اتفاقية ماستريخت) حيز التنفيذ.
١٩٩٤	* بداية المرحلة الثانية على طريق الاتحاد الاقتصادي والنقدي WWU * تأسيس بيت العملة الأوروبي ومقره فرانكفورت بوصفه الخطوة التمهيدية لتأسيس البنك الأوروبي المركزي.
١٩٩٥	* انضمام فنلندا والسويد والنمسا للاتحاد الأوروبي (أوروبا ١٥).
١٩٩٧	* توقيع "اتفاقية أمستردام" والتي تنص على مزيد من الإصلاح لمؤسسات الاتحاد الأوروبي من خلال تعاون أكبر في مجالات القضاء والسياسة الداخلية والسياسة الأمنية والخارجية المشتركة.
١٩٩٨	بداية مفاوضات مع (المجر، بولندا، استونيا، الجمهورية التشيكية، سلوفينيا وقبرص).
١٩٩٩	* بداية المرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي والنقدي WWU. * دخول اتفاقية أمستردام حيز التنفيذ. * تعيين خافير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة. * انتخابات البرلمان الأوروبي في جميع الدول الأعضاء.
٢٠٠٠	* بداية مفاوضات الانضمام مع (بلغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة ورومانيا وسلوفاكيا). * المجلس الأوروبي في نيس: الاحتفال بإعلان ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.

[١٨] فيونا بتلر: الإقليمية والتكامل، في: جون بيليس وستيف سميث (محرران): عولمة السياسات العالمية، (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٨٧٠.

[١٩] د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق، ص ٢١.

[٢٠] المعلومات الواردة في الجدول مأخوذة من موقع المركز الإعلامي الألماني التابع لوزارة الخارجية الألمانية،

http://www.almani-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/Startseite.html

٢٠٠٢	* إدخال (اليورو) كعملة نقدية. * بداية عمل مجلس الحكماء الأوروبي برئاسة فاليري جيسكار ديستان.
٢٠٠٣	* مجلس الحكماء يقدم مسودة "اتفاقية حول دستور أوروبا".
٢٠٠٤	* انضمام (بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، استونيا، ليتوانيا، لاتفيا، قبرص ومالطا)
٢٠٠٧	* انضمام (رومانيا+بلغاريا) للاتحاد الأوروبي. (أوروبا ٢٧)

الجدول (١-١) يوضح أهم الوقائع والمراحل التاريخية التي شهدها الاتحاد في مسيرته التاريخية.

المبحث الثاني: منهج التكامل الدولي: الإطار النظري لقيام الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: مفهوم التكامل والتكامل الدولي:

يقتبس "موريس دوفرجيه" من معجم "لالاند" معنى للتكامل بأنه "قيام ترابط متبادل أوثق بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي أو بين الأعضاء التي يتألف منها مجتمع". فالتكامل إذن عملية توحد للمجتمع وتميل إلى جعله "مدينة" منسجمة قائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع أنه نظام حقا. فالتكامل لا يفترض زوال التنازع فحسب، بل نمو التضامن أيضا.[٢١]

أما " جوزيف س. ناي *Joseph S. Nye*" فإنه يتعامل مع التكامل على أساس أنه مفهوم مركب يعكس وجود ثلاثة عناصر رئيسة هي: التكامل السياسي، التكامل الاقتصادي والتكامل الاجتماعي. ويتكون التكامل السياسي بدوره من أربعة أركان، وهي تتعلق بالمؤسسات، السياسات، الاتجاهات والأمن الجماعي.[٢٢]

إن التكامل يطرح التعاون ويستهدف تحقيق الأمن والسلم والمصلحة المشتركة. إذن أقترح التكامل كظاهرة علاج في العلاقات ما بين الدول، وذلك للإنتقال بمجموعة من الدول، التي ترغب في التكامل، إلى مستوى أرقى من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم. لذلك غالباً ما يشار إلى التكامل بوصفه آلية لحل النزاعات أو التخفيف منها.[٢٣]

على صعيد العلاقات الدولية ارتبط تطبيق التكامل بظاهرة أخرى هي الظاهرة الإقليمية، فالعلاقة بين الإقليمية والإقليم توازي العلاقة بين القوم والقومية. فهي مجموعة مركبة من المواقف والولاءات والأفكار التي تركز أذهان الأفراد والجماعات على ما يرون أنه "إقليمهم". ولابد من القول إن زعماء الدول، في تسيير سياستهم الخارجية، كثيراً ما يعالجون بيئتهم الخارجية وهم ينظرون من خلال عدسات "إقليمية". وفيما يخص مجال قضايا السياسات العسكرية-الأمنية وسياسات (الثروة/الرفاه) كثيراً ما يتصور حل المشاكل من منطلقات الحلول الإقليمية. فالإتفاقات الإقليمية مثل التحالفات وسياسات التوافق والأسواق المشتركة ومجالات التجارة الحرة هي استجابات مؤسسية أنموذجية.[٢٤]

ولا تعد الإقليمية والتكامل مجرد وسائل نفعية للتوفيق بين مصالح الدول والتغلب على المآزق الأمنية المحلية أو الدفاع عن الهويات والممارسات المحلية ضد التحديات العالمية. بل إن التكامل هو بمثابة استيعاب للصلاحيات والسلطات المستقلة للدول الأعضاء وإدماجها ضمن نطاق جغرافي محدد، في وحدة فوق قومية أكبر وأقوى. من هنا تتطلع نظرية التكامل إلى إيجاد دول

---

[٢١] موريس دوفرجيه: مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: د. سامي الدروبي (دمشق: دار دمشق، د.ت)، ص ٢٢١.
[٢٢] د. مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم العلاقات الدولية (ليبيا: الدار الجماهيرية، ١٩٩٦)، ص ٧٣.
[٢٣] د. عبد القادر بوعشة: التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩)، ص ١٦٧.
[٢٤] غراهام إيفانز وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٦٤٨.

جديدة من خلال (دمج/تكامل) الدول القائمة، وذلك بصورة عامة على أساس إقليمي، وربما في الأجل البعيد لإيجاد دولة عالمية واحدة.[٢٥]

وعليه فإن التكامل الدولي عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي (*Supranational*) تنتقل إليه مسئولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية. كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع ان يمد سلطانه إليها.[٢٦]

فمن جهة تؤدي القيادة السياسية دوراً في التكامل، فربما يكون الإحباط في تحقيق الإنجازات في وحدة معينة دافعاً لها نحو التكامل مع غيرها، رغم أن هذه المسألة في أوروبا تلكأت إلى حين إعادة الشعور بالذات –خاصة بعد الحرب العالمية الثانية- ولكن القيادة السياسية قد تنجح في خلق إنجازات كافية على الصعيد المحلي مما يخفف من دعوات التكامل مع دول أخرى.[٢٧]

ومن جهة أخرى لابد للجماعة السياسية المندمجة من أن تكون لديها بعض الخصائص البنيوية. فالإندماج بين الدول سوف ينتج أنموذجيا شكلاً جماعياً لصنع القرار هو أقرب للنوع المثالي فوق القومي وليس دولياً، مثلاً، قد يتم اتخاذ القرارات الجماعية بأكثرية الأعضاء ويتم التخلي عن مبدأ الإجماع، وتكون الحاجة إلى تكامل السياسة ذات أهمية خاصة إذا كانت الجماعة الوليدة مسؤولة عن توزيع السلع والخدمات على الوحدات المكونة. وهذا ما يحدث بالتأكيد في تلك الحالات التي يكون فيها بناء الجماعة السياسية مرهوناً بالإندماج الاقتصادي عبر الإتحادات الجمركية والأسواق المشتركة.[٢٨]

المطلب الثاني: الوظيفية والوظيفية الجديدة:

من أولى المناهج التي قدمت لتفسير ظاهرة الإقليمية هي الوظيفية التي تعتمد على فرضية مفادها أن الخلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية يشكل سبباً أساسية للحرب، أما الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي فهو يشكل الشرط الأولي للسلام.[٢٩] أي تعتمد الوظيفية على العوامل الاقتصادية وترى أن المخرج النهائي لعملية التكامل هو تكوين شبكة من المنظمات الوظيفية فوق القومية وإعادة تشكيل المجتمع الدولي على أساس وظيفي وليس على أساس إقليمي جغرافي.[٣٠]

وفقا لرأي "كارل دويتش" فإن الوظيفية تعني الاندماج الجزئي. وهي تتم بتسليم الحكومات المشتركة لبعض الوظائف المحددة إلى وكالة مشتركة، ولكن هذه الوظائف ليست على درجة كبيرة من الأهمية، ومن ثم لا تؤدي في الغالب إلى نقل كاف من قوة الغرض العام إلى الوكالة الجديدة بحيث تسمح لها أن تكون قادرة فعلا على اتخاذ أي تصرف يتطلب اندماجا كاملا.

---

[٢٥] كريس براون: فهم العلاقات الدولية (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ١٥٣.

[٢٦] د. إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢)، ص ٢٨٧.

[٢٧] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ت: د. وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٩٠.

[٢٨] غراهام إيفانز وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

[٢٩] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف: النظريات المتضاربة، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

[٣٠] محمد فايز فرحات: الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها: دراسة حالتي الآبك وتجمع المحيط الهندي، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٧.

ولهذا فإنها غالبا ما تختص بالاندماج الجزئي أو الوظيفي. وأحيانا ما يؤدي هذا الاندماج الوظيفي خطوة بخطوة إلى الاندماج الكامل.[٣٢]

ومن هنا برزت الوظيفية الجديدة وركزت فضلاً عن الجوانب الفنية والوظيفية على دور القوى السياسية، في الانتقال من التكامل الوظيفي إلى التكامل السياسي. وتفترض أن نجاح عملية التعاون الفني والوظيفي في بعض القطاعات يؤدي إلى إشراك القوى السياسية في عملية التكامل عبر اقتناعها بالفوائد المترتبة على عملية التكامل، مما يؤدي إلى تشجيعها ودفع عملية التكامل إلى مستويات أكثر تقدما.[٣٢]

من جانبه يرى "إرنست هاس *Ernest Hass*" بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء. ويعتقد أن السلطات عبر الوطنية ضرورية لنجاح التعاون الاقتصادي وأن قيمتها تتجاوز الالتزام السياسي. وقد ارتكز "هاس" على عامل الانتشار عادا أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة وهكذا تتحقق عملية التكامل.[٣٣]

ويحدد "إرنست هاس" شروطا للوظيفية الجديدة، بحيث تؤدي برامج التعاضد الدولي إلى تعظيم الرفاهية والتكامل معا، لخصها في الآتي:[٣٤]

- أن تكون محددة وظيفيا، أي أن يكون لمهامها مغزى اقتصادي للدول المعنية.
- أن تكون لممثلي الدول فيها ثقل في عملية اتخاذ القرار في أوطانهم.
- أن تكون الدول أو المجموعات الممثلة في المنظمات الدولية متجانسة حضاريا.
- يتوجب حدوث تفاهم بين النخب الرسمية والأهلية، المتشابهة المصالح عبر الحدود.

من هنا فإن الفارق بين الوظيفية والوظيفية الجديدة، تتركز في أن الأولى تضعف من السيادة الموجودة من خلال توزيعها على منظمات دولية متعددة، أما الثانية فتعمل على تفويض السيادة لمصلحة هيئة جديدة عبر وطنية. وبينما ابتعدت الوظيفية عن الإقليمية فإن الوظيفية الجديدة تتجه نحو إقليم أوسع على أساس أقرب إلى الفدرالية. إن الوظيفية الجديدة تعتمد استراتيجية التدرج التي يمكن أن تتحقق مرحليا من خلال مؤسسات دولية عبر قومية ذات صلاحيات محددة ولكن قراراتها لها المفعول المباشر.[٣٥]

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي وتجربة التكامل الاقتصادي:

يعد "تنبرجن *Tinbergen*" أن التكامل الاقتصادي بناء للشكل الاقتصادي الأكثر صلابة، بحيث تزول فيه العوائق والقيود كافة "المفتعلة" في أثناء عملية التنفيذ، وبحيث يمكن الحصول على المؤسسات الخاصة بالتنسيق والتوحيد. أي يفترض التعريف وجود عنصرين للتكامل. العنصر

---

[٣١] كارل دويتش: تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٢٦٩.

[٣٢] محمد فايز فرحات: الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص ٢٢.

[٣٣] د. ريمون حداد: العلاقات الدولية (بيروت: دار الحقيقة، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٧.

[٣٤] محمد محمود إمام: التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، في: طاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين (محرران): الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربة نظرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠) ص ٢٢٨.

[٣٥] د. ريمون حداد: العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

السلبي؛ إزالة القيود التجارية كالتعرفة الجمركية والقيود الإدارية والرقابية، والعنصر الإيجابي؛ عملية التنسيق الهادفة إلى الحصول على الحد الأقصى للإنتاج في البلدان المتكاملة.[٣٦]

تبدأ عملية التكامل غالبا حول منطقة النواة التي تتكون من وحدة أو عدد قليل من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطورا. وفي الحكومات أو الصفوة السياسية لمناطق النواة هذه يوجد قائد نشيط أو موحد للنظام السياسي المتكامل الناشئ.[٣٧]

يمكن تلخيص أهم المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل الدولي:

١. التماثل الاجتماعي *Social Assimilation*.
٢. التشارك في القيم *Value Sharing*.
٣. المنافع المتبادلة *Mutual Benefits*.
٤. علاقات تاريخية ودية *A History of Frequent Pacific Transactions*.
٥. المؤثرات الخارجية *External Influences*.

وثمة شرط مهم ينبغي إدراجه على الفور وهو يجب أن تكون عملية (الإندماج/التكامل) طوعية وبتوافق الآراء. أما الإندماج أو التكامل الذي يجري بالقوة والقسر فهو إمبريالية.[٣٨]

فتعزيز الاقليمية لايحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي وازدياد الترابط الاقتصادي. فثمة عوامل أخرى لاتقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الاقليمية. فالتجارب التاريخية، وتوزيع القوة والثروة ضمن وخارج التجمع، والتقاليد الثقافية والاجتماعية والاثنية، والأفضليات الآيديولوجية أو السياسية يمكن أن تكون لها أهمية مركزية لفهم السبب والكيفية اللذين يجعلان الفاعلين يدركون أن الحلول الإقليمية مستصوبة.[٣٩]

بناء على ما سبق لا تخرج الصور الرئيسة التي تتمثل عليها عمليات التكامل الدولي عن الآتي:[٤٠]

١. التكامل الاقتصادي: ويكون بإقامة الأسواق الاقتصادية المشتركة بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الاطراف في هذه العملية التكاملية.
٢. التكامل الاجتماعي: والمقصود به عملية نقل الولاءات القومية إلى مجتمع سياسي أكبر من الدولة، وتنمية الاتجاهات فوق القومية أو ما يسمى بالوعي فوق القومي.
٣. التكامل السياسي: ويعني إدماج بعض المؤسسات السياسية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يهدف إلى إلغاء الحكومات الوطنية ولكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض الحالات.
٤. التكامل الأمني: وهو على الرغم من أنه قد ينبع من نظم المحالفات القائمة، إلا أنه في حقيقة الأمر يعني أكثر من عضوية تحالف. وهو غالبا ما ينبثق في المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي.

وإذا عدنا إلى تجربة التكامل الأوروبي فإنها تتمتع بثلاث خصائص، تميزها عن غيرها، وهي:[٤١]

١. ملائمة المنهج المستخدم.

---

[٣٦] **د. سمير التنير: التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨) ص١٨.**
[٣٧] **كارل دويتش: تحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٦٧.**
[٣٨] **غراهام إيفانز وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٥.**
[٣٩] **فيونا بتلر: الإقليمية والتكامل، مرجع سابق ، ص ٨٥٣.**
[٤٠] **د. إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٨٨-٢٨٩.**
[٤١] **د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق ، ص ٧٢.**

٢. القدرة على ابتكار حلول غير تقليدية للمعضلات التنظيمية.
٣. توافر سياج ديمقراطي أحاط بالتجربة التكاملية برمتها ووفر لها الحماية والقدرة على الاستمرار.

بدأت تجربة الاتحاد الأوروبي كاتفاق تجارى، وقد أخذت استراتيجية بناء الوحدة الأوروبية ملمحين رئيسين:

الأول: يتعلق بالانطلاق من القضايا الصغرى والجزئية إلي القضايا الكبرى والاستراتيجية.

الثانى: تمثل فى استراتيجية الدمج، والتى ميزت تجربة الاتحاد الأوروبي ونجاحه فى امتلاكه القدرة على جذب دول داخل إطار الوحدة، دون اعتبار قضية الوحدة معطى يجب التسليم به من البداية وفرضه على جميع الدول الداخلة أو المرشحة لعضوية الاتحاد، بل يظل ينظر إليه على انه "قيمة عليا" يمكن للدول الأعضاء الوصول إليها بمحض إرادتها ومن خلال تفاعلاتها البينية.[٤٢]

فيما يتعلق بالإتحاد الأوروبي يمكن رؤية اتساع النطاق الوظيفي لعملية التكامل تدريجياً من إطار اقتصادي ليشمل درجة كبيرة من رسم السياسات الاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية/الأمنية. والخلاصة فإن التكامل السياسي قد تعاظم. كما يمكن رؤية أن عضوية الإتحاد الأوروبي قد اتسعت كثيراً وأن قضايا "التوسعة أو التعميق" أي توسعة العضوية مقابل تعميق الإلتزامات الراهنة والمستقبلية من الأعضاء تمثل تحدياً رئيسياً لمستقبل الإتحاد الأوروبي.[٤٣]

من هنا فإن من أهم مبادىء الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الاوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا، لذا لا يمكن عد هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي، لإنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.[٤٤]

ومرت تجربة الإتحاد الأوروبي بمراحل متتالية للوصول إلى التكامل الاقتصادي بدءاً بإلغاء الجمارك وانتهاء بتوحيد المؤسسات، كما هو مبين في الجدول الآتي:

المعايير/المستوى	إلغاء رسوم الجمارك	رسوم جمارك خارجية	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات
منطقة تجارة حرة	*				
الاتحاد الجمركي	*	*			
السوق المشتركة	*	*	*		
الاتحاد الاقتصادي	*	*	*	*	
التكامل الاقتصادي	*	*	*	*	*

[٤٢] د. عمرو الشوبكى: الاتحاد الأوروبي بين استراتيجية الدمج وبناء الوحدة من أسفل، مرجع سابق.
[٤٣] فيونا بتلر: الإقليمية والتكامل، مرجع سابق ، ص ٨٧٨.
[٤٤] الإتحاد الأوروبي، مأخوذة من موقع "ويكبيديا الموسوعة الحرة"، مرجع سابق.

جدول(١-٢) يبين مستويات التكامل في المجال الاقتصادي.[٤٥]

المبحث الثالث: الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي

تضم البنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات: **المؤسسات الرئيسة لصنع القرار** وتشمل المجلس (بشقيه المجلس الأوروبي على مستوى القمة ومجلس الوزراء)، والمفوضية والبرلمان، **والمؤسسات والهيئات الرقابية**، وتشمل: محكمة العدل الأوروبية، وجهاز المحاسبات (أو محكمة المراجعين)، **والأجهزة والفروع الأخرى** وتنقسم على قسمين: المؤسسات والأجهزة الإستشارية المعاونة وتشمل: اللجنة الإقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم، والمؤسسات والأجهزة المستقلة ذات الطابع الفني وتشمل: البنك المركزي وبنك الاستثمار وغيرهما.[٤٦]

يضاف إلى ما سبق وجود العديد من **الوكالات المتخصصة** مثل: المركز الأوروبي للتدريب المهني، الوكالة الأوروبية للتدريب، الوكالة الأوروبية للبيئة، المركز الأوروبي للرقابة على المخدرات والإدمان، الوكالة الدولية للتعمير، المكتب الأوروبي للتنوع النباتي. أما على مستوى **تجمعات رجل الأعمال والصناعيين الأوروبيين**، تم إنشاء العديد من الاتحادات والتنظيمات التي تتخذ من (بروكسل) مقراً لها وذلك بالقرب من مؤسسات الإتحاد الأوروبي لتكون قادرة على ممارسة النفوذ والتأثير والتعبير عن مصالح أعضائها، ومن أمثله ذلك: (اتحاد تجار الجملة والتجزئه الأوروبي، اتحاد التجارة الخارجية، اتحاد الغرف التجارية الأوروبية والشركات الأوروبية، اتحاد الصناعات). فلا شك أن وجود مثل هذه الاتحادات تدعم مسيرة الاندماج الاقتصادي لأنها تسير وبالتوازى مع الاندماج الحادث على مستوى المؤسسات الرسمية.[٤٧]

يعتمد الإتحاد الأوروبي بشكل خاص في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية تعرف بـ"المثلث الإداري" وهي مجلس الإتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي. تتناول الدراسة هنا هذه الأجهزة الأساسية وتبين مهامها وصلاحياتها:

المطلب الأول: مجلس الإتحاد الأوروبي:

يعد المجلس من أهم الأجهزة الإدارية في الإتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي.[٤٨] ويتكون من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو، ولا يجوز للدول الأعضاء أن توفد موظفين حكوميين، مهما علت مراتبهم الوظيفية، لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس، وإنما يتعين عليها إيفاد ممثلين سياسيين من مرتبة الوزراء، وفي الغالب يكون هذا الممثل وزير الخارجية. ورئاسة المجلس بالتناوب بين الأعضاء مدة ستة أشهر، ويعقد المجلس اجتماعاته غالباً في (بروكسل) حيث توجد لجنة من الممثلين الدائمين مهمتها تحقيق وتنفيذ ما يعهد إليها من أعمال من المجلس.[٤٩] بناء على ذلك يضم المجلس مؤسستين رئيستين على المستوى الوزاري:[٥٠]

---

[٤٥] د. ريمون حداد: العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

[٤٦] د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص ٤٣.

[٤٧] ناصر حامد: عمليات الاندماج الاقتصادي فى أوربا: فرص وتحديات التوسع الراهن، مجلة "السياسة الدولية" ، يوليو/ ٢٠٠٤.

http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2004/7/1/TOCC0.htm#Fil

[٤٨] الإتحاد الأوروبي، مأخوذة من موقع "ويكبيديا الموسوعة الحرة" ، مرجع سابق.

[٤٩] د. محمد سعد أبو عامود: البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي، مرجع سابق ، ص٧٧.

[٥٠] هشام عفيفي: الإتحاد الأوروبي ، مرجع سابق ، ص ٣٤-٣٥.

١. مجلس الشؤون العامة: الذي يجتمع على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويقوم بتنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء.
٢. المجالس المتخصصة: تجتمع على مستوى الوزراء الفنيين، ومن أهمها مجلس وزراء المالية، ومجلس وزراء الزراعة، وتتولى مجالات محددة مثل السياسات المالية أو الزراعية.

يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالغالبية المؤهلة وذلك بحسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه. تملك كل دولة عضوة في المجلس عدداً من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها. كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوزان مع الدول الكبيرة. فعلى سبيل المثال وحين كان عدد الأعضاء (٢٥) دولة، كان عدد الأصوات الكلي ٣٢١ صوتا موزعة على (٢٥) دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى (٢٣٢) صوتا أي بنسبة تعادل (٧٢,٢٧ %) من الأصوات. كما يتطلب أيضا موافقة اغلبية الدول الاعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل (٦٢%) على الاقل من سكان الإتحاد. [٥١]

يكفل المجلس التنسيق بين السياسة الاقتصادية العامة للدول الأعضاء. ويحدد أسس السياسة الأمنية والسياسة الخارجية المشتركة ويعمل على تنفيذها. بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي يقوم المجلس بعقد اتفاقيات دولية بين الاتحاد وبين دولة أو أكثر أو مع المنظمات الدولية. ويقوم بتنسيق نشاطات الدول الأعضاء ويتخذ الإجراءات المتعلقة بالقضايا الجنائية في مجال التعاون البوليسي والقضائي. وتتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب مدة ستة أشهر وفقا لنظام محدد سلفا (من شهر يناير حتى شهر يونيو ومن شهر يوليو حتى شهر ديسمبر). [٥٢]

المجلس مسؤول عن وضع التشريعات الأوروبية وإقرار ميزانية الاتحاد الأوروبي بمعية البرلمان الأوروبي، ويتخذ القرارات السياسية للاتحاد الأوروبي. [٥٣] ويضم جدول أعمال المجلس مواضيع متنوعة ومتعددة ضمن اختصاصات وصلاحيات عمل المجلس، فعلى سبيل المثال كانت المملكة المتحدة ولوكسمبورغ قد اتفقت على برنامج عملياتي للمجلس لعام (٢٠٠٥) يحدد الأولويات للعام نفسه بمزيد من التفصيل. تغطي مجالات السياسات الواسعة النطاق ما يلي: [٥٤]

- السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي
- الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (وهو ما يعرف بـ"جدول أعمال لشبونة")
- السياسة المتعلقة بالثروة الزراعية والسمكية
- قضايا الحرية والأمن والعدل
- سياسة اللجوء والهجرة
- التوسع مستقبلا بعضوية الاتحاد الأوروبي
- الأمن والاستقرار والرخاء العالمي
- السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

المطلب الثاني: البرلمان الأوروبي *European Parliament*:

ورد في اتفاقية روما لعام (١٩٥٧) إن البرلمان الأوروبي يتكون من نواب الشعوب في الدول المنضمة للمجموعة الأوروبية. [٥٥] كان أعضاء البرلمان ينتخبون من قبل برلمانات دولهم،

---

[٥١] الإتحاد الأوروبي، مأخوذة من موقع "ويكبيديا الموسوعة الحرة" ، مرجع سابق.
[٥٢] مأخوذة من موقع وزارة الخارجية الألمانية ، المركز الإعلامي الألماني ، مرجع سابق.
[٥٣] التعريف بهيئات الاتحاد الأوروبي، مأخوذة من موقع الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان http://www.euromedrights.net/204
[٥٤] موقع وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية ، مرجع سابق.
[٥٥] التعريف بهيئات الاتحاد الأوروبي، مأخوذة من موقع الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان ، مرجع سابق.

ولكن ابتداء من (١٩٧٩) فإنهم ينتخبون بشكل مباشر من شعوبهم. ولعل من ابتكارات التكاملية التي أدخلها البرلمان الأوروبي هو أن الأعضاء لا يمثلون دولهم بالضرورة، ولكنهم يمثلون اتجاهات سياسية مثل الاتجاه المسيحي الديمقراطي، الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الليبرالي.[٥٦]

يتكون البرلمان بموجب معاهدة نيس من (٧٣٢) مقعدا موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها. يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة على النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات بحسب انتماءاتهم السياسية الحزبية. يتم التصويت على وفق مبدأ الأغلبية. يحدد البرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه، وبحرية تامة، ويختار في منتصف كل دورة انتخابية، أي كل سنتين ونصف، رئيساً و(١٤) نائباً للرئيس، فضلاً عن خمسة مراقبين ماليين، كما يحدد ويشكل اللجان البرلمانية، الدائمة والمؤقتة، وكذا لجان التحقيق. ويضع النظام الخاص بتحديد عدد المجموعات البرلمانية وطريقة تشكيلها، وهو نظام يتوقف بطبيعة الحال على نتائج الانتخابات في كل مرة وكما تفرزه من تشكيلات الأحزاب الفائزة.[٥٧]

البرلمان الأوروبي هو المؤسسة الوحيدة التابعة للاتحاد الأوروبي التي تجتمع وتجرى مناقشاتها علنيا. ولا يجلس النواب في قاعة البرلمان وفقا لتقسيم وفود الدول، وإنما في مجموعات مقسمين وفقا لانتماءاتهم السياسية الحزبية. يوجد الآن سبع هيئات برلمانية وبعض الأعضاء المستقلين. وللبرلمان رئيس يتولى شأنه. للبرلمان الأوروبي ثلاثة مقرات في كل من (ستراسبورغ وبروكسل ولوكسمبورغ).[٥٨]

يملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات التشريعية ويعد الجهاز الرقابي والإستشاري في الإتحاد الأوروبي. يراقب عمل المفوضية الأوروبية و يوافق على أعضائها، يشارك بوضع القوانين، يصادق على الإتفاقات الدولية و على انضمام أعضاء جدد. كما يملك صلاحيات واسعة في مايتعلق بالميزانية المشتركة للإتحاد الأوروبي.[٥٩] وفضلاً عن ذلك:

١. يسن البرلمان معاً مع المجلس القوانين المقترحة من المفوضية.
٢. يكوّن البرلمان مع المجلس هيئة الميزانية. ويتم تقرير الميزانية في شهر ديسمبر من كل عام وتصبح سارية المفعول من تاريخ توقيع رئيس البرلمان عليها.
٣. يقوم البرلمان الأوروبي بممارسة الإشراف السياسي على جميع أنشطة الاتحاد الأوروبي. ويمكن للبرلمان أن يستعين لهذا الغرض ببعض اللجان غير الدائمة لتقصي الحقائق.

المطلب الثالث: المفوضية الأوروبية *European Commission*

أعضاء المفوضية الأوروبية رجال ونساء لهم مناصبهم الرفيعة في بلادهم. وتهتم ومقرها بروكسل بمصالح الإتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفوضين الإلتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم و الدول التي ينتمون إليها. وهي تمثل الذراع التنفيذي للإتحاد الأوروبي، وتتكون من رئيس يتم اختياره من جانب الدول الأعضاء ومفوضون من الدول الأعضاء الذين هم من كبار المسؤولين السياسيين، وهم مسؤولون عن مجالات سياسة الإتحاد الأوروبي كافة، وتتمتع المفوضية باستقلالية تامة اذ تمثل مصالح الإتحاد الأوروبي بصرف النظر عن جنسيات أعضائها.[٦٠]

تمتد مدة عمل المفوضية الأوروبية إلى خمسة أعوام وهو ما يتطابق مع الدورة التشريعية للبرلمان الأوروبي ولكن بفارق ستة أشهر. ويشترك رئيس المفوضية الأوروبية مع رؤساء الدول

---

[٥٦] د. محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٦٣٧.
[٥٧] د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق ، ص ٢١١.
[٥٨] مأخوذة من موقع وزارة الخارجية الألمانية ، المركز الإعلامي الألماني، مرجع سابق.
[٥٩] الإتحاد الأوروبي، مأخوذة من موقع "ويكبيديا الموسوعة الحرة" ، مرجع سابق.
[٦٠] هشام عفيفي: الإتحاد الأوروبي ، مرجع سابق، ص ٣١-٣٢.

والحكومات الأعضاء في اجتماعات المجلس الأوروبي نصف السنوية. كما يقوم بتمثيل الاتحاد في مؤتمر القمة السنوي لمجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى. (G8)

أضفت كل من اتفاقية ماستريخت واتفاقية امستردام مزيدا من الشرعية والديمقراطية على المفوضية الأوروبية. ويتم التصويت في المفوضية على اساس الأغلبية اذ يحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد.[٦١] وللمفوضية صلاحيات ومهام رئيسة منها:

١. مراقبة تنفيذ أحكام الإتفاقيات وقرارات الأجهزة الأوروبية.
٢. إستخدام السلطات الممنوحة لها كسلطة تنفيذية وخاصة فيما يتعلق بإدارة صناديق الإتحاد الأوروبي التمويلية الرئيسة.[٦٢]
٣. تضع مقترحات للقوانين الجديدة في الاتحاد الأوروبي وتعرضها على البرلمان والمجلس. يمكنها التصرف ضد منتهكي القانون، ومقاضاتهم أمام محكمة العدل إذا دعت الضرورة.[٦٣]
٤. تقوم المفوضية بوصفها الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتطبيق القرارات السياسية والتفاوض حول الاتفاقيات الدولية للتجارة والتعاون. [٦٤]
٥. المفوضية الأوروبية ملتزمة بتقديم كل ما يتصل بحساباتها للبرلمان الأوروبي. يشرف الجهاز الأوروبي للمحاسبات على أوجه إنفاق الأموال الخاصة بالميزانية المشتركة.
٦. تتعاون المفوضية بشكل وثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مع لجنة المناطق وهما المؤسستان الاستشاريتان للاتحاد الأوروبي حيث تطلب مشورتهما في معظم الشؤون القانونية.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط

"لن تصبح أوروبا دولة موحدة، لكنها ستكون منظمة ذات أجهزة تشريعية متكاملة تستطيع من خلالها الدول الأعضاء اعتماد سياسة دفاعية وخارجية مشتركة".[٦٥] بحسب تأكيد "خافيير سولانا" منسق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

لقد سعت الدول الأوروبية، ومنذ بروزها كقوة اقتصادية كبرى، وبموجب اتفاقية روما لعام (١٩٥٧)، نحو إرساء سياسة أوروبية-متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية أولاً، ومن ثم بين ضفتي المتوسط، وخصوصاً في مجالات الأمن والتعاون.[٦٦]

فهناك عوامل متعددة ساهمت في إيجاد علاقة تفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة حوض المتوسط منذ القديم، ولا شك أن العامل الاقتصادي المهيمن على العلاقات الأوروبية-المتوسطية يعزى إلى اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة. فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الإتحاد الأوروبي، وحوالي (١٠%) من احتياجاته من الغاز الطبيعي.[٦٧]

ويمثل حوض المتوسط (٦%) من اليابسة، و(٧%) من سكان العالم، و(٨%) من الثروة العالمية، وتنشط عليه الدول الآتية: من الشرق (سورية، لبنان، فلسطين) ومن الجنوب (مصر،

---

[٦١] الإتحاد الأوروبي، مأخوذة من موقع "ويكبيديا الموسوعة الحرة" ، مرجع سابق.
[٦٢] هشام عفيفي: الإتحاد الأوروبي ، مرجع سابق ، ص ٣١-٣٢.
[٦٣] التعريف بهيئات الاتحاد الأوروبي، مأخوذة من موقع الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان، ، مرجع سابق.
[٦٤] مأخوذة من موقع وزارة الخارجية الألمانية ، المركز الإعلامي الألماني، مرجع سابق.
[٦٥] هيثم الورداني، إبراهيم محمد: أوروبا الطامحة إلى سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، مأخوذ من موقع "دويتشه فيله" الألماني، http://www.dw-world.de/dw/0,2142,8392,00.html.
[٦٦] د. ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة (عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٤)، ص ٩٠.
[٦٧] د. سعد حقي توفيق: علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٥٩.

ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب) ومن الشمال (تركيا، اليونان، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال) فضلاً عن جزر (قبرص ومالطا).[٦٨]

من هنا أصبح المتوسط موضوع رهان استراتيجي للخصائص العامة التي يتميز بها في (المجال والحركة ومرونة الاستعمال) وكذلك للميزة الخاصة لموقع فريد وممتاز وكنقطة التقاء بين قارات ثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ونقطة التقاء محوري الشرق والغرب، ويعد الموصل بين محيطين: الأطلسي والهندي ويجتذب سدس التجارة الدولية وثلث تجارة النفط الدولية، وهذا الشريان يربط إلى حد كبير اقتصاد وأمن سكان المناطق المحاذية.[٦٩]

عرفت المنطقة الأورو- متوسطية اتفاقيات تعاون مجتزأة طوال عقود من الزمن، كان أبرزها: مع تركيا في (١٩٦٣)، ومالطا في (١٩٧٢)، وقبرص (١٩٧٣)، والحوار العربي– الأوروبي في (١٩٧٣). ولم تبدأ فكرة الشراكة الأورومتوسطية بالتبلور إلا في (١٩٩٢) عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي، تحت تأثير فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، وثيقة سميت "السياسة المتوسطية المتجددة" التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين.[٧٠]

من أجل توضيح الأبعاد الأساسية للسياسة الأوروبية المشتركة تجاه الشرق الأوسط، وضمن مشروع برشلونة يتناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث المواضيع الآتية: في المبحث الأول يتطرق إلى مفهوم السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي، وفي المبحث الثاني يرصد المحاور الأساسية لمشروع برشلونة، أما المبحث الثالث فيعرض أهم الانتقادات الموجهة إلى مشروع الشراكة ونتائجها.

المبحث الأول: السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي

ماهي السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي؟ من أين جاءت؟ ماهي أهم أهدافها؟ كيف تعمل؟ وعلى أية مستويات؟ وماذا تعني السياسة المشتركة نفسها؟ ماهي مؤسساتها؟ ماهي وسائل تنفيذها؟ هل تختلف عن السياسة الخارجية الأمريكية؟ وكيف؟

هذا المبحث من الدراسة يحاول الإجابة عن تلك الأسئلة، من خلال العناوين الفرعية الآتية:

١:١: السياق التاريخي للسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

بدأت محاولات تنظيم إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية منذ (١٩٦٩)، فقد انبثقت آلية "التعاون السياسي الأوربي" من القمم والمؤتمرات التي جمعت رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الجماعة الأوربية، في لاهاي (١٩٦٩) وكوبنهاجن (١٩٧٣) وباريس (١٩٧٤) ولندن (١٩٨١). وأسفرت هذه القمم عن قرارات مشتركة حول كيفية التنسيق الدبلوماسي بين هذه الدول. غير أن هذا "التعاون السياسي" لم يتجاوز تبادل المعلومات والخبرات والتشاور. وقد ظلت هذه الهياكل التنظيمية والمؤسسية للتجربة التكاملية الأوربية غير قادرة على بلورة إطار قانوني يمكن من خلاله اتخاذ مواقف مشتركة أو خلق آلية لتنفيذ ومتابعة هذه المواقف مدة طويلة.[٧١]

ويوضح الاستعراض السريع لمخرجات مسيرة التكامل السياسي الأوروبي، منذ أن بدأت في ظل مناخ الحرب الباردة وحتى انتهاء هذه الحرب، أنها تميزت بالبطئ والتعثر في أحيان

---

[٦٨] د. سمير صارم: أوروبا والعرب: من الحوار إلى الشراكة (دمشق: دار الفكر ، ٢٠٠٠)، ص ١٧١.

[٦٩] د. سعد حقي توفيق: علاقات العرب الدولية، مرجع سابق، ص ١٦١.

[٧٠] د. عبدالله تركماني: العرب والشراكة الأورومتوسطية، مرجع سابق.

[٧١] محزم عبد المالك: السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، مأخوذ من مدونات موقع المكتوب، ٢٠٠٧/١٢/٢٣، http://malektheorist.maktoobblog.com/709992/

كثيرة، ومحدودية نتائجها التي أقرت مبادئ عامة حول أهمية تنسيق هذه السياسات فيما بين الدول الأعضاء دون إحداث تغيير حقيقي وعملي في المعطيات الواقعية لصنعها. ويمكن رد هذا التعثر وهذه المحدودية إلى عاملين أساسيين: **أولهما**، هيمنة اعتبارات الصراع ثنائي القطبية على السياسات الخارجية للدول الأوروبية...أما **ثانيهما**، فهو التمايز في رؤى الدول الأوروبية الأعضاء في المسيرة التكاملية للعالم الخارجي، وإدراكها لسبل تحقيق مصالحها في إطاره.(٧٢)

فيما يتعلق بالعامل الأول يقول وزير الخارجية الفرنسي الأسبق "هوبرت فدرين" فإن الإتحاد الأوروبي بحاجة ماسة إلى تحديد هويته السياسية والإقليمية، ذلك إن الأوروبيين لا يعرفون بدقة هل يشكلون رافداً من تجمع أمريكي-غربي، أو لهم حضارة أوروبية خاصة، وهذا التذبذب هو العائق الأساسي أمام بروز قوة أوروبية حقيقية لها وسائلها الدفاعية المميزة وسياستها الخارجية المستقلة. (٧٣)

أما بخصوص العامل الثاني ووفقاً لدراسة (والتر كارلسنيس) فإن إصرار كل دولة أوروبية على حماية سيادتها القومية يؤثر في سياسة كل منها، الأمر الذي يسبب وجود العديد من التوجهات داخل مؤسسات صنع السياسة الخارجية.(٧٤) تأثير هذا العامل يمتد إلى مرحلة مابعد الحرب الباردة وحتى إلى مابعد تأسيس الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن الإتحاد الأوروبي ليس منظمة فوق قومية يتلاشى فيها دور الدول الأعضاء لصالح المؤسسات فوق القومية، بل مازالت الدولة هي الوحدة الأساسية التي يتألف منها الإتحاد الأوروبي، وأن حكوماتها هي الفاعل الرئيس إلى جانب مؤسسات الإتحاد، في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن لكل دولة داخل الإتحاد مصالحاً قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال السياسات الخارجية التي تصدر عنه. لذلك، فإن السياسات الخارجية التي تصدر عن الإتحاد الأوروبي هي في النهاية حصيلة تفاعل بين مختلف الدول الأعضاء.(٧٥)

ومع انتهاء الحرب الباردة فقد واجهت أوروبا ثلاثة خيارات: **أولها**، بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة ومستقلة بشكل كامل. و**ثانيها**، تدعيم الذراع الأوروبي في إطار "الناتو *NATO*" من خلال تعديل أبنيته وغاياته وأسلوب صنع القرار داخله. أما **ثالثها**، وهو المنهج الذي اتبعه الأوروبيون، فهو توفير قدرات ذاتية وفاعلة للإتحاد الأوروبي في ميدان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار الإرتباط بأبنية الناتو بعد تعديلها.(٧٦)

٢:١: الأهداف المرسومة للسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

اذا بحثنا عن تطور هذا المنهج المتبع نجد أن مصطلح "السياسة الخارجية والدفاع المشترك" لم تظهر في الأدبيات الرسمية للجماعة الأوروبية، إلاّ بعد إبرام معاهدة "ماستريخت" المنشأة للإتحاد الأوروبي. وطبقاً للمادة (١١) من اتفاقية "ماستريخت" فإن السياسة الخارجية والامنية المشتركة للإتحاد الأوروبي تهدف الى:(٧٧)

١. العمل على حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي.
٢. ضمان أمن الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

---

(٧٢) مالك عوني: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:آفاق التكامل الأوروبي الجديدة' مجلة "السياسة الدولية"، القاهرة، مركز الأهرام ، ع/ ١٤٢، السنة/ ٣٦، أكتوبر/ ٢٠٠٠، ص ٩٠.

(٧٣) د. السيد ولد أباه: عالم مابعد ١١سبتمبر ٢٠٠١-الاشكالية الفكرية والاستراتيجية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص٥٦.

(٧٤) د. محمد سعد أبو عامود: البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٧٥) د. علي الحاج: سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٧٦) مالك عوني: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٧٧) هشام عفيفي: الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص٢٤- ٢٥.

٣. الإسهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.
٤. المساهمة في تطوير التعاون الدولي، وفي تحقيق التنمية.
٥. دعم الديمقراطية ودولة القانون وكفالة احترام حقوق الإنسان.

وتم تفصيل هذه الأسس في معاهدة "أمستردام"، التي دخلت حيز التنفيذ إعتباراً من (مايو / ١٩٩٩). وأدت هذه المعاهدة إلى تحسين عملية إتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن المشتركة. وأدت إلى إستراتيجيات مشتركة في مجالات العمل التي تلتقي فيها مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[٧٨]

٣:١: مستويات العمل المحددة للسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

في ظل المرحلة الراهنة من مراحل تطور عملية التكامل والإندماج الأوروبي، يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي:[٧٩]

الأول: يتعلق بالمجالات التي يمارس الإتحاد الأوروبي بشأنها "سياسة خارجية موحدة" يديرها منفرداً نيابة عن جميع الدول الأعضاء ولحسابهم، ومن خلال مؤسسات مشتركة تحل محل الدول وتمثلها على الصعيد الدبلوماسي الخارجي. وتشمل تلك المجالات في الوقت الراهن الأمور ذات الصلة بالتجارة الدولية والصيد البحري.

الثاني: يتعلق بالمجالات التي يمارس الإتحاد الأوروبي بشأنها "سياسة خارجية مشتركة" يديرها بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالتنسيق بينها ولا تتخلى الدول عن صلاحياتها بالكامل في هذه المجالات، لتعهد بها للإتحاد كي يديرها هو منفرداً باسمها ولحسابها، لكنها إما أن تتقاسم معه هذه الصلاحيات، أو تحتفظ بها لنفسها مع الإلتزام بضوابط وقيود تحددها المؤسسات التكاملية. وتشمل هذه المجالات أموراً كثيرة يتسع نطاقها باستمرار حتى أصبحت تغطي في الوقت الراهن معضم مجالات السياسة الخارجية والأمن.

الثالث: يتعلق بالمجالات التي يترك أمر إدارتها بالكامل للدول الأعضاء دونما تدخل من جانب الإتحاد الأوروبي. ومن البديهي أن يضيق نطاق هذه المجالات ويتآكل على نحو مطرد مع اتساع نطاق المجالات التي يشملها المستويان الأول والثاني. وتجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي أصبح يدير شبكة من العلاقات المؤسسية مع دول العالم لم تكف عن الاتساع حتى أصبحت تشمل الآن معظم، إن لم يكن جميع، دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية.

من أجل تحقيق الأهداف المذكورة للسياسة الخارجية الأوروبية في معاهدة "ماستريخت"، يعمل الإتحاد الأوروبي على المستويين الأول والثاني، أي إما "موقفاً موحداً" أو "عملاً مشتركاً" يكون ملزماً للدول الأعضاء كافة، في تناول العلاقات الخارجية والمشكلات التي يكون للدول الأعضاء مصالح مشتركة فيها، بما يضمن وحدة سياسات ومواقف الدول الأعضاء وخاصة في المنظمات الدولية التي لا تشترك في عضويتها كل الدول الأعضاء، مثل: مجلس الأمن.[٨٠]

---

[٧٨] الاتحاد الأوروبي لاعب دولي - الدفاع والأمن نحافظ على السلام" مأخوذ من موقع (بعثة المفوضية الأوروبية إلى دولة إسرائيل)،
http://www.eu-del.org.il/arabic/content/eu-global-player/6.asp
[٧٩] د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق، ص ٤٨.
[٨٠] هشام عفيفي: الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص٢٤.

ويشير تعزيز الترتيبات المؤسساتية من أجل سياسة خارجية وأمنية مشتركة إلى أن الإتحاد الأوروبي يعطي الأولوية لتبني سياسة مشتركة إن لم يستطع تبني سياسة موحدة.[٨١] ويجب التذكير هنا بأن هذه الدراسة تدخل ضمن السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي.

١:٤: المجالات المشتركة للسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

تأخذ السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي صورا أو أشكالاً عدة أهمها ثلاثة: الاستراتيجيات المشتركة، والعمليات المشتركة والمواقف المشتركة.[٨٢]

١. الاستراتيجيات المشتركة *Common Strategies*: تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة استراتيجية يراد لها أن تربط بين الإتحاد الأوروبي وبين دولة أو مجموعة من الدول تحتل مكانة خاصة على قائمة أولوياته لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو غيرها، مثل: الاستراتيجية المشتركة مع روسيا والاستراتيجية المشتركة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.
٢. العمليات المشتركة *Common Actions*: هي عمليات ميدانية قد يضطر الإتحاد الأوروبي أو يطلب منه القيام به بمفرده أو بالتعاون مع دول ومنظمات أو تجمعات دولية أخرى في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية. وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الاغاثة الانسانية أو المشاركة في قوات حفظ السلام أو المشاركة في الاشراف على الانتخابات وغيرها.
٣. المواقف المشتركة *Common Positions*: هي مواقف تعكس وجهة نظر الإتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية يرى أن من واجبه أن يحدد موقفاً بشأنها. وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية، أو يعكسه إعلان موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية.

١:٥: المؤسسات الفاعلة للسياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

وصاحب تطور السياسة الخارجية للاتحاد نمو هياكل مؤسسية جديدة، فيما يسمى بـ (بركسلة) السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى - نسبة إلى بروكسل عاصمة بلجيكا -، ففى أكتوبر عام ١٩٩٩ قام الاتحاد الأوروبى بتعيين "خافيير سولانا" كأول مندوب يمثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد، فضلاً عن تأسيس اللجنة السياسية والأمنية الأوروبية فى بروكسل كهيكل جديد تابع للاتحاد ويتكون من سفراء الدول الأعضاء فى الاتحاد الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية تشكيل سياسات مشتركة فيما بينهم.[٨٣]

فضلاً عن ذلك تم إنشاء "لجنة عسكرية أوروبية *EMC*" وهى أعلى كيان عسكرى للاتحاد الأوروبي، وتتمثل وظيفتها فى تقديم النصيحة العسكرية والتوصيات إلى المجلس الأوروبي هذا بجانب التوجيه العسكرى للـ"مجموعة العسكرية الأوروبية *EMS*" والتى يتمثل دورها فى إعطاء الخبرة العسكرية لدعم السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي. فضلاً عن ذلك وافق المجلس الأوروبي فى قمته فى هلسنكى فى ديسمبر ١٩٩٩ والتى تم خلالها تدشين هذا الإطار

---

[٨١] جيفري ستيرن: تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية (الامارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص٣٣٤.
[٨٢] د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق، ص ٤٥١-٤٥٢.
[٨٣] ليسلي س. ليبل: السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبى .. المنظور الأمريكى، ترجمة: ياسمين الفيومي، دورية "قراءات إستراتيجية" القاهرة: مركز الأهرام،
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/Read0.htm

المؤسسى، وافق كذلك على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على عمل عمليات حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات.[٨٤]

يمتلك الاتحاد الأوروبي شبكة متكاملة حول العالم، تساعده على صياغة وتطبيق سياساته. فضلاً عن السفارات الأجنبية في بروكسل التي حظيت باعتماد الاتحاد الأوروبي، تدير المفوضية أكثر من (١٢٠) ممثلية في الدول الأجنبية. وتتولى هذه الممثليات مهمة تطوير العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول ذات الأحجام والثروات المختلفة، وتحقيق سياسات وقيم الاتحاد الأوروبي وإطلاع بروكسل على التطورات الميدانية. وإلى جانب الإتصالات المتتابعة بين الموظفين الكبار والوزراء والبرلمانيين، يعقد الاتحاد الأوروبي لقاءات قمة منتظمة، مرة أو مرتين كل عام، مع شركائه الرئيسين كالولايات المتحدة واليابان وروسيا وكندا. ويطرح الاتحاد مواقفه في المنتديات الدولية المتعددة الأطراف، كالأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا، ويعمل مع هذه الجهات على تطوير ضمان تحقيق اهداف السلام والأمن المشتركة.[٨٥]

٦:١: الإتحاد الأوروبي بين السياسة الخارجية المشتركة والموحدة:

يعبر الكاتب اليميني "روبيرت كاغان *Robert Kagan*" في كتابه "الفردوس والقوة: أمريكا وأوروبا في نظام عالمي جديد *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order*" الصادر في (٢٠٠٣) عن أزمة العلاقات الأمريكية والأوروبية ويشخص حالتها وأسبابها. فهو يعترف بأن التوزيع الحالي للأدوار على مسرح السياسة الدولية يسند الى الولايات مهمة الطبخ وإعداد العشاء، ولأوروبا مهمة غسل الأطباق وتنظيف الطاولة. ويعتقد أن المواقف الأوروبية على الساحة الدولية، والتي تفضل العمل بالوسائل السلمية ومن خلال الأمم المتحدة، وبالاستناد إلى الشرعية الدولية، هي مواقف تعكس "سيكولوجية الضعف".[٨٦]

ويلاحظ "روبيرت كاغان" إن اختلاف التوجه الاستراتيجي الأمريكي عن التوجه الأوروبي ناتج عن كون الولايات المتحدة تحبذ اختيار الأحادية والهيمنة الانفرادية لأنها تحتكر اليوم القوة، ومن ثم ترى المؤسسات الدولية عائقاً يعرقل سياستها الخارجية، في حين يلجأ الأوروبيون نتيجة لضعفهم وعزوفهم عن الانفاق العسكري إلى المنظومة التشريعية والقانونية التي يريدونها إطاراً أوحد لتحديد العلاقات بين الدول.[٨٧]

لكن الموضوع أكثر تعقيداً من وجهة نظر الأوروبيين لأن السياسة الخارجية ليست مسألة تجارة وأمن وعلاقات دبلوماسية، فحسب، بل إن هناك مجموعة كبيرة من القضايا الأخرى، التي يؤثر الكثير منها في مناحي الحياة اليومية لمواطني أوروبا، وتساعد على تكييف نظرة الإتحاد إلى العالم الواسع. وتتراوح هذه القضايا بين ضرورة محاربة إنتشار الإيدز والمجاعة والسيطرة على موجات الهجرة، وبين الحملات الهادفة لمكافحة المخدرات والإرهاب. ويستدعي ذلك كله تعاوناً دولياً وثيقاً، لأنه يمكن حل مشاكل العالم في عصرنا هذا، فقط، من خلال العمل المشترك.[٨٨]

فالسياسة الخارجية عند أوروبا واسعة جداً، فهي تشمل معالجة التهديدات الفعلية للأمن الإنساني نتيجة الأمراض الغذائية، والطقس غير المعتدل، والتعامل مع مجموعة جديدة من

---

[٨٤] محمد احمد مطاوع: اتجاهات تبلور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، من موقع مجلة "السياسة الدولية" على شبكة الانترنت

http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2004/7/1/TOCC0. html#Fil

[٨٥] الاتحاد الأوروبي لاعب دولي: العلاقات الخارجية إلتزام عالمي" مأخوذ من موقع (بعثة المفوضية الأوروبية إلى دولة إسرائيل)، http://www.eu-del.org.il/arabic/content/eu-global-player/2.asp

[٨٦] د. حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مرجع سابق، ص ٤٦٦-٤٦٧.

[٨٧] د. السيد ولد أباه: عالم مابعد ١١سبتمبر ٢٠٠١، مرجع سابق، ص٥٦.

[٨٨] "الإتحاد الأوروبي في عالم متغير"، مأخوذ من موقع (بعثة المفوضية الأوروبية إلى دولة إسرائيل)، مرجع سابق.

التحديات الناشئة من عالم معولم، والبناء على فرص جديدة لتعزيز الديمقراطية في أوروبا وما ورائها.[٨٩] وأفضل أسلوب لتلطيف التهديدات هو الحوار والإرتباط أولاً. ويصبح الردع والإحتواء مناسبين فقط إذا فشل كل شئ آخر. وبشكل رئيس ينبغي أن تهدف السياسة الخارجية إلى بناء أنظمة دولية، وصياغة أعراف مشتركة، والتفاوض على معاهدات دولية ملزمة وكل ذلك كأساس لتعاون موسع. وينبع جزء من الإيمان بالحلول التعددية من الإعتقاد بأن كثيراً من التحديات العالمية، مثل: (الإحترار العالمي *Global warming*، والهجرة، ووقف انتشار الأسلحة، والتدخل في الدول الفاشلة) ليست قابلة لحلول أحادية الجانب، وحتى ولو اضطلع بها بلد مثل الولايات المتحدة، فالتصرف الأحادي الجانب عندهم محكوم عليه بالفشل.[٩٠]

وبحسب رأي بعض الباحثين إن أوروبا تساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بل وتقوم بذلك بشكل أكثر تألقاً. فالولايات المتحدة تنظر إلى القوة بمنظور عسكري وهي بذلك تخلط بين الحضور المادي والنفوذ. وبخلاف ذلك يعد الإتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدات التي تمنح للدول الفقيرة، وتقدر قيمة مساعداتها ضعف ما تمنحه الولايات المتحدة. وأكثر من ذلك، يعد الإتحاد الأوروبي أكبر مستورد للسلع الزراعية من الدول النامية، موسعاً بذلك من مجال نفوذه في المناطق غير المستقرة، وباستخدامه موارد القوة بشكلها المرن (النفوذ الاقتصادي والثقافي) خفت لديه الحاجة لاستخدام القوة القهرية.[٩١]

من جهة أخرى، وتأييداً لتلك الرؤية فإن الدور الإنساني للاتحاد الأوروبي أحرز تطوراً كبيرًا، وبات يشكل حالياً، جانباً مهماً من سياساته الخارجية. ويتم تنسيق وتنظيم هذا النشاط من قبل وزارة المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي(*ECHO*) ، التي تتولى تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. وتعد وزارة المساعدات الإنسانية (*ECHO*) حالياً، أكبر متبرع في العالم للمساعدات الإنسانية. ويتم توزيع المساعدات الانسانية التي تقدمها وزارة المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي (*ECHO*) بالتعاون مع الشركاء المتمثلين بوكالات تابعة للأمم المتحدة، وأكثر من (١٧٠) منظمة غير حكومية، مثل أوكسفام (*Oxfam*) وأطباء بلا حدود، وهيئات دولية أخرى. لقد وقعت الوزارة، منذ العام (١٩٩٢) على أكثر من (٧٠٠٠) اتفاق للمساعدات الفردية، بلغ حجمها المالي ما يقارب (٥) مليارات يورو، وذلك لتمويل المساعدات الإنسانية في أكثر من (٨٥) بلداً. إن المساعدات لا تنطوي على أي شكل من أشكال التمييز وهي معدة للأشخاص الذين يعيشون ضائقة، بصرف النظر عن عنصرهم أو جنسهم أو دياناتهم أو ميولهم السياسية. ويمكن للمساعدات الانسانية أن تتضمن تجهيزات ضرورية كالغذاء والأجهزة الطبية والأدوية، والخدمات الطبية وفرق تنقية المياه والدعم اللوجستيكي.[٩٢]

أصبحت أوروبا مثل علامة تجارية تفرض نفسها تدريجياً، فمواقفها من قضايا كالاستدامة البيئية، والقانون الدولي، والتنمية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، أكثر استساغة لدى ألاطراف

---

[٨٩] آيفو هـ. دالدر: هل تتجه الولايات المتحدة وأوروبا إلى الطلاق؟ ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، مجلة "الثقافة العالمية" الكويت، العدد/ ١١٤، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٧٩.

[٩٠] المصدر نفسه، ص ٨٢.

[٩١] باراق كانا: القوة العظمى المتأنقة، ترجمة: عادل زقاغ، مجلة "Foreign Policy"، عدد تموز- آب/ ٢٠٠٤، من موقع "عادل زقاغ"، http://www.geocities.com/adelzeggagh/.html

[٩٢] الاتحاد الأوروبي لاعب دولي: العلاقات الخارجية إلتزام عالمي، مرجع سابق.

الدولية من المواقف الأمريكية. فقد قامت المنظمات الإقليمية (آسيان، ميركوسور، والاتحاد الأفريقي) بإعادة تشكيل مؤسساتها على الطريقة الأوروبية.[٩٣]

من جانب آخر، ورغم كل ذلك، هناك من يرى بأن الاتحاد الاوروبي لم يستطع منذ توقيع معاهدة "ماسترخت" التحول الى لاعب سياسي فاعل على الساحة الدولية، وصياغة سياسة خارجية مشتركة، تترجم ثقله الاقتصادي والاجتماعي إلى وزن سياسي، يمكنه من ان يعادل نظيره الأميركي على الضفة الاخرى للاطلسي. يرى أستاذ العلاقات الدولية ومدير برنامج الاتحاد الاوروبي في جامعة برنستون الاميركية "أندرو مورافشيك" إن السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي لا تتغير كما توحي به العناوين.[٩٤]

المبحث الثاني: الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: مشروع برشلونة

٢: ١: فكرة عامة عن مشروع برشلونة:

يتألف مشروع الشراكة الأورومتوسطية المعروف بـ"مشروع برشلونة" من ثمان وثلاثين دولة: (٢٧) دولة منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي أما الدول (١١) المتبقية فهي دول الشراكة المتوسطية (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس وتركيا وموريتانيا)، كما حازت ليبيا صفة المراقب منذ (١٩٩٩).

برزت هذه الشراكة نتيجة لمعادلة صعبة بين ثلاثة توجهات سياسية داخل الإتحاد الأوروبي:

- التوجه الألماني الذي يصب اهتمامه في مهمة تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية، وخلق منطقة مستقرة اقتصادياً وسياسياً في جوارها الشرقي.
- التوجه البريطاني المتشبث بالتعاون الأطلسي، وبتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي قد لاتهمه في قضايا المتوسط الأمنية إلاّ المصالح الاستراتيجية الأساسية لحلف الأطلسي، والممرات المائية.
- التوجه المتوسطي المتمثل في الدول المتوسطية الأربع وهي: فرنسا واسبانيا وايطاليا واليونان، والذي حقق انتصاراً على المحاور السابقة من خلال دفعه الإتحاد الأوروبي لتبني سياسة اقتصادية موحدة تجاه بلدان جنوب وشرق المتوسط، من خلال عملية برشلونة وتقديم المساعدات اللازمة لانجاح هذه المسيرة.[٩٥]

تمثل هذه الشراكة خياراً استراتيجياً أساسياً لجميع أطرافها، وليس مجرد تجمع ظرفي لتعظيم المنافع أو درء الأضرار، وهناك مجموعة عوامل دفعت إلى هذا المشروع، منها التوجه العالمي نحو مزيد من الاندماج والتكتل الاقتصادي، فضلاً عن بناء منطقة آمنة ومستقرة لشعوب ضفتي المتوسط، كما أنّ التجمع المتوسطي يُصَنّف ضمن إرهاصات بناء النظام العالمي الجديد.[٩٦] وشدد المشاركون في المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة على الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط وأصروا على إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعداً جديداً، ترتكز على تعاون شامل تمشياً مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات أساسها الجوار والتاريخ؛ إدراكاً منهم بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة

---

[٩٣] باراق كانا: القوة العظمى المتأنقة، مرجع سابق.

[٩٤] محمد علي حريصي: الممكن في السياسة الخارجية لأوروبا، جريدة "السفير" اللبنانية، العدد/ ١٠٨٧٦، ٢٠٠٧/١٢/١٤، http://www.assafir.com/Default.aspx

[٩٥] د. علي الحاج: سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

[٩٦] د. عبدالله تركماني: العرب والشراكة الأورومتوسطية، مرجع سابق.

تتطلب حلاً شاملاً ومنسقاً؛ ومن أجل تحقيق ذلك قرروا خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين.[٩٧]

تعمل الشراكة الأورومتوسطية من خلال:[٩٨]

التعاون الثنائي: ويقوم الاتحاد الأوروبي بعدد من الأنشطة الثنائية مع كل بلد. وتتمثل أهم هذه الأنشطة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية التي يتفاوض الاتحاد الأوروبي بشأنها مع كل من الشركاء المتوسطيين على حده. وقد تختلف الاتفاقيات من دولة متوسطية شريكة إلى أخرى.

التعاون الإقليمي: ويتناول مسائلاً سياسية واقتصادية وثقافية مثل الصناعة والطاقة والبيئة والتمويل والزراعة التي لها أهميتها لكثير من الشركاء المتوسطيين. ويعد هذا التعاون الإقليمي أحد العناصر التي توفر الدعم للإجراءات الثنائية التي يجري اتخاذها في إطار اتفاقيات الشراكة ومكملاً لها في الوقت نفسه.

٢: ٢: المحاور الأساسية لمشروع برشلونة:

وافق المشاركون على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. مركزين على المحاور الآتية:

المحور الأول: مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

وفي هذا السياق تعهد المشاركون في إعلان المبادئ الآتية: (العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان... تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامهم السياسي... احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات... احترام وتأكيد احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات في المجتمع... احترام سيادتهم المتساوية... احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم... الاحجام طبقاً للقانون الدولي عن التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر... حل الخلافات بالطرق السلمية... توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب وضد انتشار الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات... تشجيع الأمن الإقليمي بالعمل مثلاً على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، عدم التجهيز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع، تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار، الأخذ في الاعتبار أية اجراءات لبناء الثقة والأمن بين الأطراف بهدف خلق "منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط").[٩٩]

المحور الثاني: شراكة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

شدد المشاركون على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتوازن من أجل تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة. وحدد المشاركون الأهداف الآتية على المدى البعيد:

أ. تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

ب. تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورومتوسطية.

ج. تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

---

[٩٧] وثيقة (إعلان برشلونة)، التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي في (٢٧-١٩٩٥/١١/٢٨).

[٩٨] حول الشراكة الأورومتوسطية، مأخوذ من موقع "يوروميد"،

http://www.euromedinfo.eu/site.531.content.ar.html.

[٩٩] وثيقة (إعلان برشلونة)، مرجع سابق.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، وافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تعتمد على:

أ. التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول عام (٢٠١٠).
ب. تنفيذ تعاون وتحول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
ج. زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى الشراكة.

من جهة أخرى، ومن أجل دفع الشراكة الاقتصادية قدماً، أنشأ الاتحاد الأوروبي برنامجاً (*MEDA*) لدعم تعاونه مع الدول المتوسطية الشركاء للاتحاد. وقد استمرت المرحلة الأولى من البرنامج، التي عرفت باسم (*MEDA I*)، في المدة من (١٩٩٥- ١٩٩٩). أما المرحلة الثانية فعرفت باسم (*MEDA II*) في المدة من (٢٠٠٠- ٢٠٠٦). وانطلاقاً من(٢٠٠٧) حلت آلية الجوار والشراكة الأوروبية محل برنامج (*MEDA*)، ومن ثم أصبح جميع شركاء برنامج (*MEDA*) يشكلون جزءًا من سياسة الجوار الأوروبية الجديدة.[١٠٠] التي خصص لها (١٦) ملياراً للمدة (٢٠٠٧ -٢٠١٣).[١٠١]

يركز برنامج ميدا على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة وهذه الأولويات هي :[١٠٢]

- دعم التحول الاقتصادي: والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي: والهدف هو تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية.
- تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود: والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

المحور الثالث: الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التفاهم بين الثقافات

أقر المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الانساني والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملاً رئيساً في التقارب بين الشعوب. وفي هذا السياق وافق المشاركون على انشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية، وفي سبيل هذا:

(يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب... يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة... يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأحوال الصحية والمعيشية... يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب أن يواكب التنمية الاقتصادية... يعترفون بالدور الرئيس الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة... يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية... يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحدياً ذا أولوية يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة...

---

[١٠٠] **موقع (بعثة المفوضية الاوروبية في الاردن)،**
http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and_jordan/cooperation.htm

[١٠١] **نبيل شبيب: الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي، مأخوذ من موقع "إسلام أون لاين"،**
http://www.islamonline.net/arabic/politics/index.shtml

[١٠٢] **موقع (بعثة المفوضية الاوروبية في الاردن)، مرجع سابق.**

يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج للتأهيل المهني وبرامج تساعد خلق فرص العمل وغيرها... يتفقون على إقامة تعاون وثيق في مجال مكافحة الإرهاب... كذلك يعدون أنه من الضروري المكافحة الجماعية ضد تجارة المخدرات، والاجرام الدولي والفساد... يؤكدون أهمية مكفحة العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح ويوافقون على التعاون في هذا السبيل).[١٠٣]

وعقدت عدد كبير من المؤتمرات كما جرت العديد من النشاطات الثقافية وتم دعم البرنامجين الإقليميين "التراث الأوروبي- المتوسطي" و"مشروع أوديوفيزيول الأوروبي- المتوسطي". كما أن هناك لقاءات تجري دوريا بين ممثلي المجتمعات المدنية في إطار المنبر الأوروبي- المتوسطي المدني. وقد بدأت مؤسسة أنا ليند للحوار الثقافي الأوروبي- المتوسطي أعمالها في الإسكندرية.[١٠٤] ويمكن القول أن الاهتمام المشترك عبر ضفتى المتوسط بتلك القضايا يقلل الفجوة بينهما ويعمل على خلق جسور فهم وتواصل متبادل بين الجانبين. فالبحث عن التاريخ المشترك ونقاط الالتقاء يعزز بقية المحاور وما تتضمنه من قضايا واهتمامات مشتركة.[١٠٥]

٢: ٣: مؤتمرات مابعد برشلونة:

يوضح الجدول الآتي أهم المؤتمرات الأورومتوسطية:[١٠٦]

التاريخ	الحـدث
١٩٩٥	• انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الأول. إطلاق الشراكة الأورومتوسطية (إعلان برشلونة).
١٩٩٧	• إبريل: انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الثاني، مالطة.
1999	• إبريل:انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الثالث، شتوتجارت.
2000	• نوفمبر :انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الرابع، مرسيليا.
2002	• إبريل :انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الخامس، فالنسيا. تبني خطة عمل فالنسيا.
2003	• ديسمبر :انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي السادس، نابلس .
2005	• مايو: انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي السابع، لوكسمبورج. • نوفمبر: القمة السنوية العاشرة لعملية برشلونة.
2007	• بدأ العمل بـ"آلية الجوار والشراكة الأوروبية".
٢٠٠٨	• الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" يقترح مشروع الاتحاد المتوسطي.

جدول (٢-١) يوضح أهم مؤتمرات الشراكة الأورو-متوسطية منذ اعلان برشلونة حتى الآن.

احتفلت عملية برشلونة بالذكرى العاشرة لإطلاقها خلال القمة التي عُقدت يومي ٢٧ و٢٨ نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠٠٥ في برشلونة برئاسة رئيس الوزراء البريطاني ونظيره الاسباني. ساعدت هذه القمة في إعادة التواصل مع الشركاء في دول البحر المتوسط وتحويل العملية اليورومتوسطية إلى عملية تركز بشكل أكبر على النتائج. من بين الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في تلك القمة ما يلي:[١٠٧]

---

[١٠٣] وثيقة (إعلان برشلونة)، مرجع سابق.

[١٠٤] إزابيل شيفر: الذكرى العاشرة لعملية برشلونة الأورومتوسطية: رصيد ذو حدين، ترجمة: عارف حجاج، مأخوذ من موقع "قنطرة" حوار مع العالم الاسلامي، http://www.qantara.de/

[١٠٥] د. أسامة فاروق مخيمر: مالذى حققته المتوسطية بعد ١٠ سنوات من برشلونة؟، "ملف الأهرام الإستراتيجي"، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/File0.htm

[١٠٦] حول الشراكة الأورومتوسطية، مأخوذ من موقع "يوروميد"، مرجع سابق.

[١٠٧] الاتحاد الأوروبي: الشراكة اليورومتوسطية (يوروميد)، مأخوذة من موقع (وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية)

- خطة عمل خمسية تتضمن التزامات حقيقية خلال منتصف المرحلة تجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- مدونة قواعد سلوك تتعلق بمكافحة الإرهاب، تتضمن التزامات عملية للعمل بشكل جماعي ضد الإرهاب.
- تسهيلات للحكم: "صندوق تحفيزي" كبير من الاتحاد الأوروبي لمكافأة الشركاء في دول البحر المتوسط الذين يحققون تقدما فيما يتعلق بالحكم الصالح.
- التزام برفع معايير الأداء في الانتخابات، وبدعم من الاتحاد الأوروبي على شكل تقديم مساعدات فنية وتوفير المراقبين.
- الاتفاق على تحرير التجارة في مجال الزراعة والخدمات: أول موجة من المفاوضات الإقليمية بدأت في نهاية عام ٢٠٠٥، مع هدف إتمام هذه المفاوضات قبل شهر ديسمبر (كانون أول) ٢٠٠٦. هذه خطوة كبيرة تجاه التوصل لهدف متفق عليه لتأسيس منطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية بحلول عام ٢٠١٠.
- الأهداف المتعلقة بالتعليم تتضمن التزاما بضمان أن يحصل الأطفال (من الأولاد والبنات) على تعليم جيد، وخفض معدلات الأمية الحالية في المنطقة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٢: ٤: من شراكة برشلونة إلى الإتحاد المتوسطي

سجل برشلونة يظهر مؤشرات تمزج بين النجاح والنجاح النسبي. اذ تبدو هناك هوة بين النجاحات المحققة على مستوى البرامج الجزئية، من جهة، ونجاح أقل في تجسيد الأهداف الكلية. على العموم، التطلعات الطموحة المنبثقة عن الحماس الجماعي في برشلونة لم تتجسد بعد. لكن يجب الانتباه إلى أن السياق الجيوبوليتيكي الجديد الذي تواجهه الشراكة اليوم يتطلب حقن مسار الشراكة بطاقة متجددة ومبدعة.[١٠٨]

من هنا اقر القادة الاوروبيون في قمتهم في بروكسل الخميس(٢٠٠٨/٣/١٣) مشروع "الاتحاد من اجل المتوسط" الذي قدمته فرنسا ويهدف الى تعزيز التعاون بين الاتحاد الاوروبي خصوصا مع دول المغرب العربي.[١٠٩]

جديد المبادرة الفرنسية، أنها طرحت صيغة للعلاقات الأوروبية المتوسطية أعلى من سقف مسار برشلونة، لا بل هي ترقى إلى مستوى العلاقات بين أعضاء الإتحاد الأوروبي، ما دام الأمر يتعلق باتحاد وليس بشراكة. ويوجد في أساس مشروع ساركوزي، تقرير وضعته نخبة من المخططين، مؤلفة من أكاديميين ورجال سياسة ودبلوماسيين بطلب من ساركوزي نفسه لما كان مرشحا للرئاسة، وأطلق عليه اصطلاحاً عنوان "تقرير ابن سينا"، تيمنا باسم الطبيب والفيلسوف المسلم المعروف. وتوجد العلاقات الفرنسية – المتوسطية في قلب هذه الرؤية، لأن ساركوزي

---

http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1089129256592

(١٠٨) أنا بالاثيو فاليلير سوندي: مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط' ترجمة: عادل زقاغ، 'مجلة "جورج تاون للشؤون الدولية"، العدد الخاص بـ(شتاء/ربيع/٢٠٠٤)، مأخوذ من موقع "عادل زقاغ" على شبكة الانترنت'

http://www.geocitiescom/adelzeggagh/html

(١٠٩) ياسين لوفوريستييه: أوروبا تقر 'الاتحاد من اجل المتوسط' بعد تسوية فرنسية، مأخوذ من موقع "المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب"، (٢٠٠٨/٣/١٨)،

http://www.icaws.org/site//modules.php?name=News&new_topic=11

يعكف مع فريقه الجديد على تحسين مركز فرنسا الإقليمي والدولي على السواء، في إطار قوس يمتد من ضفاف البوسفور في تركيا إلى ضفاف الأطلسي في موريتانيا.[١١٠]

تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط، رسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، الدفع بالتنمية الاجتماعية، حماية البيئة، التنمية المستديمة (إيكوميد)، حوار الثقافات (ميديااميد)، تلك هي الركائز الأساسية الست التي يقوم عليها المشروع الفرنسي (مشروع الاتحاد المتوسطي)، وهي الفكرة التي يروج لها الرئيس "نيكولا ساركوزي"، والتي تتخذ من التجربة الأوروبية أنموذجًا للاتحاد، لكنها بطبيعة الحال أقل سقفًا، إذ يركز المشروع على قضايا الأمن والتنمية، وفي الوقت نفسه يُعَدّ المشروع أكثر تقدمًا من ميثاق برشلونة الذي لم يثمر شيئًا ملموسًا حتى الآن.[١١١]

ومن الواضح أنّ بعض الحواجز التي سبق أن وقفت في طريق نجاح إتفاق برشلونة، ستكون في طليعة العناوين الكبرى التي ستستأثر بقائمة التحدّيات التي على مشروع الإتحاد المتوسّطي أن ينجح في تجاوزها، ونعني الخلافات الجانبية بين بعض الدول التي وقفت نفسها في طريق نجاح إتفاق برشلونة. وغير الخلافات الجزائرية–المغربية والتركية-الأوروبية، يوجد الكثير في المشهد المتوسّطي، وهو ما يجعل التحدّي يبدأ كبيرا أمام مشروع الإتحاد المتوسّط، مثلما كشفت عن ذلك أوّل خطوة تشاورية يقطعها السيد ساركوزي في طريق التشاور مع حكومات المنطقة.[١١٢]

إن مشروع ساركوزي بهذه الطريقة لا يخرج عن كونه أداة لإدارة الأزمات الأوروبية على الطريقة الفرنسية، دون أية اعتبارات لمصالح الدول المرشحة لعضويته من خارج أوروبا، وبالذات تركيا والدول العربية، الأمر الذي يفرض على هذه الدول الوعي والحذر في تعاملها مع مثل هذا المشروع وغيره من المشروعات، وهي الأمور التي قد تقوض إمكانية تحقيقه على أرض الواقع.[١١٣]

المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لمشروع برشلونة

واجهت الشراكة الأورومتوسطية، طوال السنوات التي أعقبت الإعلان عن مشروع برشلونة، العديد من الانتقادات. والتي تتوزع على محاور مختلفة، يمكن تصنيفها ثلاثياً كالآتي:

٣: ١: الانتقادات الموجهة إلى فكرة المشروع

أ. تركز بعض الانتقادات على الفكرة الأساسية التي أقيم المشروع عليها وهي فكرة الشراكة، إذ يصعب الحديث عن طرفين متكافئين في تلك العلاقة التي تحدد اتفاقيات المشاركة إطارها. فنحن إزاء تجمع أوروبي يطمع في ممارسة دور عالمي على الساحة الدولية، في مواجهة دول صغيرة متفرقة ومنكفئة على نفسها في معظم الأحوال وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية يحاول التجمع الأوروبي أن يساهم في حلها وفق صيغة تناسب دوره وطموحاته.[١١٤]

---

[١١٠] رشيد خشانة: مشروع الإتحاد المتوسطي يرمي لإحياء الدور الفرنسي، مأخوذ من موقع "إسلام أون لاين" بتاريخ ١١/حزيران/٢٠٠٧،

http://www.swissinfo.org/ara/swissinfo.html?siteSect=43&sid=7906010

[١١١] أحمد حسين الشيمي: مشروع ساركوزي المتوسطي.. لمصلحة من؟، مأخوذ من موقع "إسلام أون لاين"،
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite

[١١٢] سليم بوخذير: ساركوزي في أوّل الطريق إلى حلم توحيد المتوسّط ، مأخوذ من موقع "القنطرة حوار مع العالم الاسلامي"، بتاريخ (٢٠٠٧/٧/١٨)
http://www.qantara.de/webcom/show_softlink.php/_c-316/_lkm-237/i.html

[١١٣] أحمد حسين الشيمي: مشروع ساركوزي المتوسطي، مرجع سابق.

[١١٤] د. حسن نافعة: اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية: بين الفرص والمحاذير، مأخوذ من موقع مجلة "أفكار أون لاين" على شبكة الانترنت

من هنا لا شك في أنّ الشراكة الأورومتوسطية هي علاقة بين طرفين غير متكافئين: شمال متقدم وجنوب متأخر أو في طريق النمو. إذ توجد فجوة كبيرة بينهما: فجوة اقتصادية واجتماعية في دخل الفرد، وعمره، وتعليمه، وما يُنفق عليه في المجالات الصحية والثقافية...الخ. وكذلك في الإنتاج والناتج القومي الإجمالي ودرجة الانكشاف الاقتصادي ونسبة الصادرات إلى الواردات.[١١٥]

وتتميز العلاقة بين هذه الدول بعدم التجانس بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة، وعلاقات التبعية الداخلية فيها، و يلاحظ التفاوت الكبير فيما يتعلق بأعداد السكان ومعدلات الزيادة السكانية يؤدي إلى وجود تناقض ديموغرافي بين الشمال والجنوب المتوسطي، ويشكل تهديداً خطيراً في نظر دول الشمال بسبب مشاكل الهجرة والعنصرية والإرهاب.[١١٦]

ب. من جهة أخرى هناك من يركز على أن المفهوم المطروح للشراكة والتعاون هو مفهوم أوروبي، بمعنى أنه ليس مفهوماً متوسطياً خالصاً!! وهو يتجة إلى إعادة تنميط للعلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على الضفاف المتوسطية، وفي ضوء المتطلبات السياسية والأمنية لأوروبا.

فالشراكة الاوروبية/المتوسطية تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى وأساسية، من خلال السعي لتحقيق النقاط الآتية:[١١٧]

١. تطوير عملية الإندماج الأوروبي.
٢. تدعيم إبراز الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط.
٣. تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة واليابان وغيرهما) وذلك من خلال العمل على اكتساب أعمق لمجالات أنشطتها التجارية والانتاجية، ومبادلاتها الخارجية.
٤. الرغبة الأوروبية الكبيرة للعب دور مؤثر في السياسات العالمية.
٥. تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي/المتوسطي بشكل خاص.
٦. تحقيق المزيد من الإندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض البحر المتوسط إلى منطقة للتعاون، ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.

٣: ٢: الانتقادات الموجهة إلى مواقف الأطراف

أ. لا يمكن أن نحمل الجانب الأوروبي وحده مسؤولية ضحالة النتائج المحققة بعد (١٣) سنة من مسار الشراكة، ولكن الموضوعية تقتضي بأن نحمل دول الجنوب جزءا من هذه المسؤولية، بعدم تفاعل مؤسساتها، وضعف أدائها، وقلة كفايتها وعدم القدرة على توفير شروط الإستفادة الفعالة مما يتيحه هذا المسار من فرص في مجالات عدة، ومع كل ذلك آفة الفساد.[١١٨]

---

http://www.afkaronline.org/arabic/archives/juill-aout2003/nefaa.html

[١١٥] د. عبدالله تركماني: العرب والشراكة الأورومتوسطية، مرجع سابق.

[١١٦] د. محمد علي حوات: مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها في الأمن القومي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ص ١٢٣-١٢٦.

[١١٧] د. سمير صارم: أوروبا والعرب، مرجع سابق، ص ٢٠٢-٢٠٣.

[١١٨] سالم حسين: قراءة في مسار الشراكة الأورومتوسطية بعد عشر سنوات ١٩٩٥-2005 ، مأخوذ من موقع "المختار" بتاريخ/١ /أكتوبر/2006 ،

http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=News&file=print&sid=132

وأكثر من ذلك من المتوقع أن يؤدى توسع الاتحاد الأوروبي إلى توجيه اهتمامه بعيدا عن جنوب وشرق البحر المتوسط حيث يزداد انشغاله بمشاكله الداخلية مع الدول المنضمة بما يؤثر بالسلب فى المدى المتوسط والطويل على مستوى واهتمام الاتحاد بالدول جنوب وشرق البحر المتوسط، وهو ما يفرض على تلك الدول العمل على تقوية موقفها التفاوضي تجاه الاتحاد الأوروبي وتنسيق سياساتها الخارجية وتنويع خياراتها الاقتصادية والتجارية من خلال الارتباط مع تكتلات اقتصادية إقليمية أخرى للحفاظ على التوازن فى علاقاتها الاقتصادية الدولية.[١١٩]

من هنا فالقدرة على استغلال الفرص وتعظيم المكاسب التي تتيحها اتفاقيات المشاركة أو تجنب المحاذير والخسائر المحتملة أو تقليصها، يتوقف أولا وأخيرا على قدرة وكفاية النظم السياسية المحلية. المشكلة الحقيقية لا تكمن إذن في نصوص الاتفاقيات نفسها ولكنها تكمن في قدرة الدول العربية على الإدارة الرشيدة لعلاقاتها مع الخارج.[١٢٠]

ب. من جهة أخرى وعلى الرغم من أن أحد المنطلقات الأساسية للمشروع المتوسطي هو التأكيد على حق كل دولة ضمن إطار حكم القانون والديمقراطية في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي، إلاّ أن هذا الحق قد تراجع حين أصر الإتحاد الأوروبي على أن أحد مضامين الشراكة الاقتصادية والمالية هي المزيد من الحرية الاقتصادية، والمزيد من دعم القطاع الخاص، وهذا في واقع الأمر يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول ذات العلاقة.[١٢١] هذا في الوقت الذي لا يلجأ الاتحاد الأوروبي لاستخدام البنود الخاصة بالشروط الموضوعة في اتفاقيات الشراكة ولا يمارس ضغطا سياسيا يذكر على أنظمة "دول الشراكة" إزاء مسائل حقوق الإنسان كما أنه يهمل مطلبه الخاص بتكريس الديموقراطية في تلك الدول لصالح التعاون الاقتصادي و"الاستقرار" السياسي.[١٢٢]

٣: ٣: الانتقادات الموجهة إلى نتائج المشروع

لقد أجمع المشاركون في قمة برشلونة (٢٠٠٥) من دول شمال وجنوب حوض المتوسط بأن مسار برشلونة كان فكرة جيدة، وبأن الطموحات التي بنيت عليها كانت كبيرة وواعدة، ولكنهم أجمعوا كذلك على أن النتائج التي حققت ضئيلة جدا ومخيبة للآمال.[١٢٣] ويمكن ربط ضآلة النتائج بالأسباب الآتية:

أ. عمومية الأفكار التي تطرح والتركيز في الاتفاقيات التي يجري تنفيذها على أرض الواقع بالجوانب الأكثر سهولة والتي لا تشكل موضوع خلاف.[١٢٤] فمثلاً يلاحظ طوال (١٣) عاما مضت على إعلان برشلونة، لا يوجد في "برنامج" الأوروبيين وليس في "برامج" الأطراف العربية المشاركة، مشروع واحد يعزّز مثلا إنشاء بنية تحتية عربية مشتركة من طرق مواصلات، وموانيء بحرية ومطارات، وشبكة اتصالات، تزيد ارتباط الدول العربية بعضها ببعض. كما لا توجد في مشاريع تحقق اكتفاء ذاتي على أساس التكامل العربي لاستغلال المساحات الزراعية في السودان مثلا لصالح المنطقة العربية، أو استغلال الخبرات العلمية والتقنية في مصر وسوريا وسواهما لتطوير التصنيع العربي المحلي بما يراعي الاحتياجات العربية ويخفف من وطأة النفقات للاستيراد.[١٢٥]

---

[١١٩] **ناصر حامد: عمليات الاندماج الاقتصادي، مرجع سابق.**
[١٢٠] **د. حسن نافعة: اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية: بين الفرص والمحاذير، مرجع سابق.**
[١٢١] **د. سمير صارم: أوروبا والعرب، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢٣.**
[١٢٢] **إزابيل شيفر: الذكرى العاشرة لعملية برشلونة ، مرجع سابق.**
[١٢٣] **سالم حسين: قراءة في مسار الشراكة الأورومتوسطية، مرجع سابق.**
[١٢٤] **د. سمير صارم: أوروبا والعرب، مرجع سابق ، ص ٢٢٠-٢٢٣.**
[١٢٥] **نبيل شبيب: الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي، مرجع سابق.**

ب. أما في قضية الهجرة، بأشكالها الشرعية وغير الشرعية، فأحد أهم دوافع الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدات والمعونات إلى دول جنوب المتوسط هو مساعدتها في إيجاد وظائف لمواطنيها عن طريق إنشاء المشروعات ومن ثم خلق فرص عمل جديدة للشباب فيها ومن ثم لا يضطرون للهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبى بحثا عن وظائف وسبل عيش لا يجدونها في بلدانهم. ولكن رغم ذلك التفكير الجيد ورغم المعونات تظل المشكلة شديدة الأهمية لأوروبا بلا حل، بل تتعقد مع حوادث الإرهاب في أوروبا التي تتبناها جماعات عربية تدعى إنها تمثل الإسلام.[١٢٦]

في الواقع لم يتحقق حتى الآن إلا القليل، كما أنه لم يتم إعداد مقترحات بناءة. ومازال المرء بعيدا تماما عن تحقيق الهدف الأصلي المتعلق بتحسين المعطيات المعيشية للمجتمعات المتوسطية على نحو يؤدي إلى خفض عدد المهاجرين من هناك إلى أوروبا. وهنا تتضح معالم التناقض الداخلي لعملية برشلونة. إذ يتم من جهة إعادة "اكتشاف" حوض البحر المتوسط من الناحيتين السياسية والثقافية حيث المساعي جارية لخلق منطقة يسودها التفاهم والسلام والاستقرار، ومن جهة أخرى يمارس الاتحاد الأوروبي سياسة مبنية على التباعد لأنه يحكم إغلاق حدوده بصورة متزايدة.[١٢٧]

ج. أما على صعيد المحور السياسى الأمنى، فيلاحظ أن القضايا الأساسية تراوح مكانها بلا حل مجدي، وهي:[١٢٨]

القضية الأولى هي قضية الصراع العربي-الإسرائيلي التي تعد أولوية إستراتيجية للاتحاد الأوروبي ودول المنطقة لا تزال تفتقر للحل، فعملية السلام توقفت عند ما توصلت إليه منذ سنوات ولم يتحقق المزيد نحو سلام إسرائيلي مع سوريا ولبنان أو حتى اتفاق سلام حقيقي وصلب مع الفلسطينيين.

القضية الثانية التي تفجرت بشكل غير مسبوق فى هذا المحور ولم تكن بذلك الوضوح عند التوقيع على معاهدة برشلونة هي قضية الإرهاب ، فالحدث العالمي في (١١ سبتمبر ٢٠٠١) والحدثان الأوروبيان؛ تفجيرات مدريد في (مارس ٢٠٠٤) وتفجيرات لندن في (يوليو ٢٠٠٥) فقد تركت آثارها السلبية المباشرة وغير المباشرة على المسار التعاوني للعلاقات المتوسطية بين دول الاتحاد الأوروبى والدول العربية.

القضية الثالثة هي قضية الديمقراطية بأشكالها وصورها كافة، ومع ملاحظة أن قضية الديمقراطية وما يرتبط بها من مفاهيم وإجراءات مثل: وجود آلية سليمة لتداول السلطة، وحرية الانتخابات، وتقوية المجتمع المدني، ومكافحة الفساد ومشاركة المرأة. تتصدر قوائم العمل المعلنة في دول جنوب المتوسط، إلا أنها في حاجة إلى الكثير من الجهد والوقت والممارسة حتى تعطي النتائج المرجوة منها وتقترب من المعايير الأوروبية في هذا المجال.

د. من الناحية الاقتصادية ورغم كل المنح والمساعدات والمشاريع المطروحة، فإنه من الأشياء ذات الدلالة المؤسفة أن إجمالي ما حصلت عليه دول جنوب المتوسط من إعانات وتسهيلات يوازي إجمالي ما حصلت عليه دولة واحدة في شرق أوربا "بولندا"، وهو ما يكرس حقيقة ضاغطة هي أن اتفاق الشراكة الأورومتوسطية الذي يجمع الفضاءين المتوسطين (شمالا وجنوبا) هو اتفاق غير عادل.[١٢٩]

الخاتمة والاستنتاجات

١. إن حركة الوحدة الأوروبية تعود إلى قرون سابقة عديدة من خلال المحاولات السلمية أو العسكرية التي هدفت إلى توحيد أوروبا، أي أن مشروع الوحدة قد تبلور في أذهان مفكرين وفلاسفة ورجال قانون، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات والنخب السياسية في مختلف الدول الأوروبية.

---

[١٢٦] د. أسامة فاروق مخيمر: مالذى حققته المتوسطية، مرجع سابق.

[١٢٧] إزابيل شيفر: الذكرى العاشرة لعملية برشلونة، مرجع سابق.

[١٢٨] د. أسامة فاروق مخيمر: مالذى حققته المتوسطية، مرجع سابق.

[١٢٩] د. سعيد اللاوندي: إعلان وفاة عملية برشلونة الأورومتوسطية، مأخوذ من موقع "إسلام أون لاين.نت" على شبكة الانترنت، http://www.islamonline.net/Arabic/news/index.asp

٢. البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي يدل على أن هذا الإتحاد يستند في تشكله إلى منهج الوظيفي الجديد والإتجاه الإقليمي التكاملي بين دول الإتحاد، ويمتاز بسمات فريدة تجعل منه فاعلاً دولياً مستقلاً ومؤثراً من جهة، ومتمتعاً بنظام سياسي وقانوني مختلف عن أشكال النظم القانونية والسياسية المعروفة لدى الفاعلين الدوليين الآخرين.
٣. تضم البنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات: المؤسسات الرئيسة لصنع القرار، والمؤسسات والهيئات الرقابية، والأجهزة والفروع الأخرى الإستشارية ذات الطابع الفني. زيادة على ما سبق وجود العديد من الوكالات المتخصصة، وتجمعات رجال الأعمال والصناعيين الأوروبيين التي تدعم مسيرة الاندماج الاقتصادي حيث أنها تسير وبالتوازى مع الاندماج الحادث على مستوى المؤسسات الرسمية.
٤. بعد انتهاء الحرب الباردة واجهت أوروبا خيارات مختلفة ولكنها اختارت توفير قدرات ذاتية وفاعلة للإتحاد الأوروبي في ميدان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار الإرتباط بأبنية (الناتو *NATO*) بعد تعديلها. وذلك طبقاً لاتفاقية "ماستريخت" التي حددت أهداف السياسة الخارجية والامنية المشتركة للإتحاد الأوروبي.
٥. تضم السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي أشكالاً عدة أهمها ثلاثة: الاستراتيجيات المشتركة، والعمليات المشتركة والمواقف المشتركة. والسياسة الخارجية الأوروبية ليست مسألة تجارة وأمن وعلاقات دبلوماسية، فحسب، بل إن هناك قضايا أخرى تؤثر في مناحي الحياة اليومية لمواطني أوروبا، وتساعد على تكييف نظرة الإتحاد إلى العالم الواسع. وتتراوح هذه القضايا بين ضرورة محاربة إنتشار الإيدز والمجاعة والسيطرة على موجات الهجرة، وبين الحملات الهادفة لمكافحة المخدرات والإرهاب.
٦. أصبحت أوروبا مثل علامة تجارية تفرض نفسها تدريجياً، فمواقفها من قضايا كالاستدامة البيئية، والقانون الدولي، والتنمية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، أكثر استساغة لدى أطراف الدولية. حيث قامت المنظمات الإقليمية (آسيان، ميركوسور، والاتحاد الأفريقي) بإعادة تشكيل مؤسساتها على الطريقة الأوروبية. وهذه تمنح أوروبا قوة ناعمة (*Soft Power*) إضافية إلى قوتها الاقتصادية.
٧. يتألف مشروع الشراكة الأورومتوسطية المعروف بـ"مشروع برشلونة" من ثمان وثلاثين دولة. وتمثل هذه الشراكة خياراً استراتيجياً أساسياً لجميع أطرافها، وليس مجرد تجمع ظرفي لتعظيم المنافع أو درء الأضرار، وهناك مجموعة عوامل دفعت إلى هذا المشروع، منها التوجه العالمي نحو مزيد من الاندماج الاقتصادي، زيادة على بناء منطقة آمنة ومستقرة لشعوب ضفتي المتوسط، كما أنّ التجمع المتوسطي يُصنّف ضمن إرهاصات بناء النظام العالمي الجديد.
٨. تركز الشراكة الأورومتوسطية على ثلاثة محاور، هي: شراكة سياسية وأمنية وإنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، وشراكة اقتصادية ومالية لبناء منطقة ازدهار متقاسمة، وشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية لتشجيع التفاهم بين الثقافات.
٩. واجهت تلك الشراكة انتقادات كثيرة، منها انتقادات وجهت إلى أصل فكرة المشروع، وانتقادات وجهت إلى مواقف الأطراف المشاركة وانتقادات وجهت إلى نتائج المشروع. وهذه الانتقادات فتحت الأبواب أمام طرح مشروع جديد من قبل الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) يحمل عنوان "الإتحاد المتوسطي".